الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة

ينظم معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع:
مخبر اقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة
فرقة البحث PRFU:إستراتيجية تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر
لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ملتقى وطني حول:

ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي

- تطبيقات وتحديات-

يوم 23 نوفمبر 2021عبر تقنية التحاضر عن بعد

الرئيس الشرفي للملتقى

د. بوشلاغم عميروش
مدير المركز الجامعيعبد الحفيظ بوالصوف ميلة

رئيـــس الملتقـــى

د. ضيف روفي ـة

الإشراف العام للملتقى

د. بوطلاعة محمد
مدير معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

المنسق العام

د. هبول محمد

رئاسـة اللجنة العلمية

د. بلحاج طارق

د. دوفي قرمية

رئاسة اللجنة التنظيمية

د. قريـــن ربيـــع

د. مشري فريد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة البحث التكويني (P.R.F.U): إستراتيجية تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

و مخبر اقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة

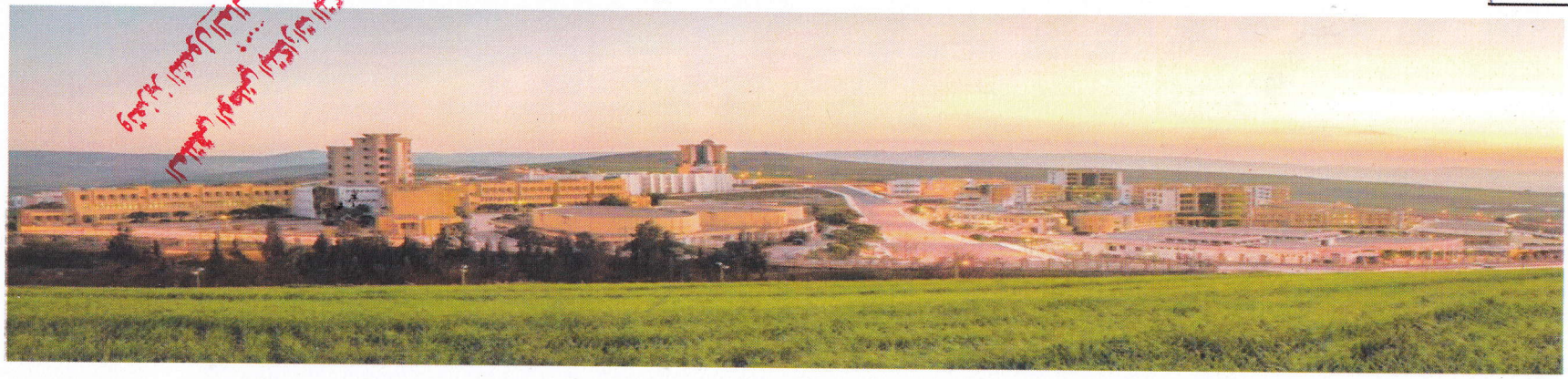

برنامج الملتقى الوطني	ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي- تطبيقات وتحديات-	يوم 23 نوفمبر 2021
10.00 -09.00	مراسيم الافتتاح	
	آيات بينات من الذكر الحكيم	
	النشيد الوطني	
	كلمة رئيسة الملتقى الوطني: د/ ضيف روفية	
	كلمة مدير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: د/ بوطلاعة محمد	
	كلمة مديرة الخبر : أ.د/ زبيدة محسن	
	كلمة مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف: د/ بوشلاغم عميروش	
	مداخلة افتتاحية من تقديم الأستاذ الدكتور جبار محفوظ من جامعة فرحات عباس - سطيف 1 ، موسومة بـ "Role of Digital Financial Inclusion in achieving development: the case of India	

الجلسة العلمية الأولى

رئيس الجلسة: د/كنيدة زليخة من 10:00 إلى 13:00 (10 دقائق لكل مداخلة) مقرر الجلسة: د. علي موسى آمال

المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة
د. رملي حمزة ط.د. غفوري منة الرحمان	قراءة في تطور الابتكارات المالية ومجالاتها مع الإشارة إلى تجارب الشركات الناشئة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
د. مشري فريد د. كنيدة زليخة د. قاجة أمينة	تحليل مخاطر الاستثمار في العملات المشفرة دراسة حالة البيتكوين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
ط.د. امزيان مسينيسا أ.د. توات عثمان	The Role of Blockchain in improving financial transactions efficiency In the context of promoting financial inclusion	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر3
د. قصعة سعاد د. بومحراث ليندة	العملات الرقمية المشفرة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
ط.د. بن سحمدي وردة لينة	L'inclusion financière en Algérie: cas des entreprises individuelles et les particuliers	جامعة محمد بن أحمد، وهران 2
د. أبو بكر بوسالم ط.د. داود غديري ط.د. مليكة بلفتحي	توظيف ابتكارات التكنولوجيا المالية ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي: دراسة تحليلية مقارنة	المركز الجامعي نور البشير-البيض المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل
ط د حميتي نور الهدى د رحيمة بوصبيع صالح	دراسة تحليلية للقيمة الأساسية لعملة البيتكوين ومصادر اكتسابها لأهميتها الاقتصادية	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
د. شراقة صبرينة	دور التكنولوجيا المالية في تغيير وتطوير صناعة التأمين في العالم	جامعة فرحات عباس، سطيف 1
ط.د. سمية مساط شعيب مقلاتي الزواوي بوبغل	التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا المالية - تقنية البلوكتشين-	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

الملتقى الدولي حول: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية - دراسات وتجارب

د. قرارة سامية	انعكاس أبعاد تقنية الشمول المالي على الاستقرار المالي بهدف إرساء المسؤولية الاجتماعية –دليل تجريبي في الاقتصاد الجزائري-	جامعة الجزائر3
د.ركراك مونية د. قادري نورية	تعزيز الشمول المالي من خلال النهوض بالتكنولوجيا المالية (واقع الدول العربية)	جامعة مصطفى اسطمنبولي - معسكر جامعة مصطفى اسطمنبولي - معسكر
د. نادية سوداني	الشمول المالي في الدول العربية دراسة حالة دولة قطر	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تسيمسيلت
د. عيساوي سهام د. حوحو فطوم	الاستخدامات الاقتصادية و التجارية لتقنية البلوك تشين و تحدياتها	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة محمد خيضر –بسكرة-
ط.د. عثامنية تسنيم د. مزهود هشام	الشمول المالي في الدول العربية: مملكة البحرين نموذجا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
د. حسيب سهيلة ط.د. زعموكي سالم	نحو تعزيز الشمول المالي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة زيان عاشور –الجلفة
د. خالدي فراح ط. د. قطراني زهيرة	ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز درجة الشمول المالي في الدول العربية - الجزائر والإمارات نموذجا-	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
ط.د. محمد بن عويدة ط.د. سمية بن عويدة	تقنية سلسلة الكتل واستخداماتها في الدول العربية	جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
ط. د رماش منال د. دوفي قرمية د. بيراز نوال	توجه البنوك المركزية العربية لابتكار العملات الرقمية – عملة عابر نموذجا -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
د. بنون خير الدين د. لمزاودة رياض	واقع الشمول المالي في الجزائر وآليات تعزيزه	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
ط.د. مريم قاسمي د. ضيف روفية د. بوعروج لهياء	تحديات العملات الرقمية المركزية في مقابل العملات المشفرة – نماذج إقليمية ودولية -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2
مناقشة 13.00 – 13.30		

الجلسة العلمية الثانية

رئيس الجلسة: د. دوفي قرمية | 13:30 إلى 15:00 (10 دقائق لكل مداخلة) | مقرر الجلسة: د.ليصبر قطيمة

المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة
د. لدهم محمد أيوب	The contribution of Islamic finance to the expanding of financial inclusion: Lessons learned from the Malaysian experiment to benefit Algerian financial system	المركز الجامعي بمغنية
د. حمني حورية د. عزوزة أماني د. لمسلف عبلة	صيغ التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي	جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2 جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2 جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2
ط.د. شطبي عادل د. زايد حيزية	l'innovation technologique financière islamique et la finance islamique	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي
د. شناقر زكية د. باديس نبيلة	Finterra منصات التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز التمويل الشامل الاجتماعي الإسلامي: منصة Waqf Chain	جامعة عباس لغرور-خنشلة جامعة عباس لغرور-خنشلة
د. عز الدين شرون ط.د. سليمة بن زكة	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز نمو التمويل الإسلامي في ظل جائحة كورونا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
ط.د. حاج علي أمينة د. بيدي عيساوي صورية	البنوك الإسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر - دراسة حالة مصرف السلام	جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر
ط.د. بريش رابح ط.د. بوظهر فوزية د. حملة عز الدين	التمويل الجماعي الإسلامي كتقنية تكنولوجية لدعم المؤسسات الناشئة	جامعة لونيسي علي - البليدة 2 جامعة لونيسي علي - البليدة 2 جامعة لونيسي علي - البليدة 2
د. قماش نجيب	دور التمويل الجماهيري في تمويل المؤسسات المصغّرة و الصغيرة- مع الإشارة إلى التجربة الفرنسية	جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل
د. مزوري الطيب د. ميموني ياسين د. بوقطاية سفيان	أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في ماليزيا	جامعة أحمد زبانة- غليزان جامعة أحمد زبانة- غليزان جامعة أحمد زبانة- غليزان

الملتقى الوطني ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتجارب

د. قرين ربيع د. حريد رامي	دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة المصرية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس
د.هبول محمد ط.د. حمزة بن وريدة	ابتكارات المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية : مؤسسة klarna نموذجا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
د. عيشوش محمد الحافظ ط.د ضيف محمد الصادق	دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي مع الإشارة لتجارب دولية	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
د. بوالريحان فاروق ط. د. هميسي حياة	واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية _دراسة بعض التجارب الدولة_	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
ط.د. بن يزة شيماء أ.د. بوكثير جبار	تطور صناعة التكنولوجيا المالية كآلية لإرساء الشمول المالي في المنطقة العربية–واقع وتحديات-	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
د. قرفي عمار د. بن الشيخ الحسين أحمد د. حاج علي عدنان	مخاطر التكنولوجيا المالية وطرق الحماية منها، مع الإشارة إلى التجربة الصينية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المدرسة العليا للتسيير – عنابة جامعة باجي مختار – عنابة
د. زيان نورة د. حاشي نوري	التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي .....دروس وعبر من تجارب دولية ناجحة	جامعة زيان عاشور - الجلفة جامعة زيان عاشور - الجلفة
ط.د. مريم بولصباع ط.د. ليندة حملاوي	الصناعة المصرفية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية	جامعة فرحات عباس- سطيف 1 جامعة فرحات عباس- سطيف 1
ط.د .خيرالدين مخلوف د .رابح بحشاشي	الشمول المالي و الاستفادة من تجارب الدول - الصين و قطر نموذجا	جامعة الحاج لخضر- باتنة1 جامعة الحاج لخضر- باتنة1
مناقشة 15.00 - 15.30		

الملتقى الوطني ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتحديات

الجلسة العلمية الثالثة

رئيس الجلسة: د. مشري فريد | من 10:00 إلى 13:00 (10 دقائق لكل مداخلة) | مقرر الجلسة: د. قبايلي آمال

المتدخل	عنوان المداخلة	الجامعة
د. سميرة لزار	النقود الرقمية وسيلة حديثة من وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي	جامعة يحي فارس- المدية
د. منصر كريمة	تقنية البلوكشين وتأثيرها في القطاع البنكي	جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس
ط.د. بالعجين رياض د. بالعجين خالدية د. ساجي فاطمة	La monnaie numérique et la crypto monnaie	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة جامعة ابن خلدون – تيارت جامعة ابن خلدون - تيارت
ط.د. يخلف سمية ط .د . طزوطة فاطمة	العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا	جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت
د. بوبلوطة بلال ط. د. خلالفة محمد بدر	دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي	جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل
ط د عبدلي سارة ط د هريات بثينة	دور المدفوعات الرقمية في تحقيق الشمول المالي -الصين نموذجا-	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة محمد خيضر –بسكرة-
ط. د. رمضاني مروة د. كافي فريدة	التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز وتحقيق الشمول المالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
ط.د. هيبور فوزية د. طالب دليلة	أثر العملات الرقمية والمشفرة على أداء السياسة النقدية والمالية	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
د. يحي هاجر د. ياسمينة إبراهيم سالم	واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربيّة وسبل تطويره في الجزائر	جامعة فرحات عباس، سطيف 1 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
ط.د. موصو سراح د. محرز نور الدين	واقع ومستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل تطورات التكنولوجيا المالية	جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس

الملتقى الوطني ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتحديات

د. مزيان محمد توفيق ط.د. قاسي يسمينة د. سعودي عبد الصمد	دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية	جامعة احمد زبانة - غليزان جامعة احمد زبانة – غليزان جامعة محمد بوضياف- مسيلة
ط.د. ليندة بخوش د. طارق خاطر	العملات المشفرة: انعكاساتها وموقف البنوك المركزية العربية اتجاهها	جامعة الحاج لخضر- باتنة1 جامعة الحاج لخضر- باتنة1
ط د. قوميدي تقي الدين د. يونس شعيب	توظيف البنوك الإسلامية للشمول المالي كأداة لجذب العملاء	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
د. بوقجان وسام	الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) -الجزائر أنموذجا-	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
د. عبد الباسط عبد الصمد علية د. العيد غربي	تكوين محفظة صناديق الاستثمار الإسلامية كأحد أساليب التمويل الإسلامي المستحدثة - دراسة تحليلية لعينة من صناديق الاستثمار الإسلامي في سوق المالي السعودي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
ط.د. سالم سليمان ط.د. حروز خليفة	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر	المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. بن جدو سامي ط.د. فطوش فاطمة	تطبيقات وآلية عمل البلوك تشين في مجال الاقتصاد الرقمي – الفرص والتحديات -	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
ط.د. فاطمة الزهراء مغدور	الشمول المالي – تحدياتومؤشرات قياسه-	جامعة يحي فارس - المدية
د. هشام حريز د. جلاب محمد د. زيد جابر	تحديات التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز تنافسية المصارف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة جامعة محمد خيضر – بسكرة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
مناقشة 13.00 - 13.30		
قراءة التوصيات 15.30 - 16.00		
اختتام الملتقى الوطني		

الملتقى الوطني ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتحديات

الجمـــهورية الجـزائرية الدّيـــمقراطية الشعـــبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعـــليم العالي والبحـــث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Centre Universitaire Abdel hafidboussouf Mila
Institut des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

شهادة مشاركة

يشهد مدير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ورئيسة الملتقى الوطني أنّ السيّد: " الدكتور رابح بحشاشي" من "جامعة الحاج لخضر- باتنة1 "، قد شارك في فعاليات الملتقى الوطني حول: ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتحديات ، يوم 23 نوفمبر2021، وذلك بمداخلة بعنوان:

"الشمول المالي والاستفادة من تجارب الدول - الصين و قطر نموذجا "

مدير المعهد

الدكتور: محمـــد بوزلاعـــة
مدير معهد العلوم الاقتصاديـــة
والتجـــارية وعلـــوم التسيـــير

رئيسة الملتقى

الملتقى الوطني ابتكارات التكنولوجيا المالية
وتعزيز الشمول المالي - تطبيقات وتحديات

الدكتورة: ضيـــف روفيـــة
Dr. DIF Rofia
أستاذة باحثة في علم الاقتصاد

الشمول المالي في الصين والاستفادة من تجارب الدول- الصين و قطر تموذجاً

Financial inclusion in China and benefiting from the experiences of countries - China and Qatar as a model

ط.د/خيرالدين مخلوف، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة **1** الحاج لخضر(الجزائر).
د/ رابح بحشاشي، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة **1** الحاج لخضر(الجزائر).

الملخص: يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي ظهرت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي بها من قبل مختلف المؤسسات المالية الدولية والنقدية المختلفة، كالبنوك، لتطوير وحماية اقتصاديات الدول.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في كل من دولتي الصين وقطر واسقاطهما على الجزائر، ورصد اهم المبادرات بالجزائر وما مدى سعيها لتحقيق الشمول المالي بها إلى جانب التعرف على واقع الشمول المالي بالجزائر.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الصين وقطر من بين دول العالم السباقة والرائدة التي تمكنت من تحقيق الشمول المالي مع وجود تفاوت كبير بينهما وبين الجزائر وهذا راجع لعدم الاهتمام بالشمول المالي الا مؤخرا، كما ان الصين وقطر سبقتنا منذ فترة طويلة اضافة الى وجود مختلف العراقيل التي ساهمت في عدم تحقيق الشمول المالي بالجزائر. مما استوجب تقديم العديد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية.

Abstract: Financial inclusion is one of the important modern issues that emerged on the international scene after the outbreak of the global financial crisis in 2008, as it became clear the global interest in it by various international financial and monetary institutions, such as banks, to develop and protect the economies of countries. Where this study aimed to identify the reality of financial inclusion in each of the countries of China and Qatar and their fall on Algeria, and to monitor the most important initiatives in Algeria and the extent to which it seeks to achieve financial inclusion in it, in addition to identifying the reality of financial inclusion in Algeria. The study concluded that China and Qatar are among the pioneering and pioneering countries in the world that were able to achieve financial inclusion with a large disparity between them and Algeria, and this is due to the lack of interest in financial inclusion until recently, and that China and Qatar preceded us for a long time in addition to the presence of various obstacles that contributed In the failure to achieve financial inclusion in Algeria. Which necessitated making many recommendations.

Keywords: Financial inclusion, fintech, banking.

* ط/د: خيرالدين مخلوف (khayreddine.makhlouf@univ-batna.dz).
* د/رابح بحشاشي(rabah.behchachi@univ-batna.dz).

1.مقدمة:

في السنوات الأخيرة اكتسب مفهوم الشمول المالي اهتماماً كبيرا ، فهو يعكس قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية بمختلف فئاتها، فيا لوصول واستخدام كافة الخدمات المالية المبتكرة والمتنوعة بالجودة المطلوبة بسهولة و بأسعار تنافسية منخفضة مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة وتسيير أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية ، فقد حظيت أبعاده و تأثرت في الآونة الأخيرة وبشكل خاص بعد الأزمة العالمية الأخيرة ،باهتمام واسع من قبل البلدان النامية و

المتقدمة على حد سواء ، و مجموعة البنك الدولي بدور كبير و فعال في تطوير و جمع البيانات الخاصة به ، ومحاولة استخدام و ابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات استخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن مساهمته في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي، كما يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة لجميع الأفراد والمؤسسات للولوج إلى الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق والاقتصاد ككل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رغم هذا نجد هناك تباينات بارزة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الخدمات المالية ، أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسات مالية رسمية فيا لدول المتقدمة ، يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية.

1.1. إشكالية البحث:

سعت دول العالم إلى تسهيل الوصول لكافة شرائح مواطنيها وذلك بتقديم خدماتها المالية واستخدامها على الوجه الصحيح من بينها كل من دولة الصين، وقطر، فافي سياق التعرف على واقع وجهود الدولتين طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما مدى تحقيق الشمول المالي في كل من قطر والصين مقارنة بالجزائر ، وما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

2.1. فرضيات البحث

- ما هو واقع الشمول المالي في كل من الصين وقطر والجزائر
- للشمول المالي دور كبير وفعال في النمو الاقتصادي باعتباره آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- هناك فروقات كبيرة في تطبيق الشمول المالي في كل من الصين و قطر والجزائر.

3.1. اهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كون اننا نعالج موضوعا جوهريا الا وهو الشمول المالي، والذي له دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه واتاحة النظام المالي الرسمي بالإضافة إلى حماية حقوقهم ماليا.

4.1 أهداف البحث:

من أهم النقاط التي تدعو لدراسة الموضوع نذكر:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة والمتعلقة بالشمول المالي وأهدافه؛
- التأكيد على أهمية الشمول المالي ومدى مساهمته في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين نشاط البنوك والمعاملات المالية؛
- دراسة مؤشرات الشمول المالي ومعرفة اثأر ضعفه لمعالجته؛
- آليات توسيع قاعدة الشمول المالي؛
- تشخيص واقع الشمول المالي في الصين و قطر والجزائر ومعرفة أهم التحديات التي تواجه كل دولة على حدى.

2. التأصيل النظري للشمول المالي:

1.2. نشأة مفهوم الشمول :

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما حدثت الحركة التعاونية في عام 1904 ضد الوكالات غير المؤسسية شكل مقرضي الأموال الذين كانوا يتقاضون فوائد باهظة من الفلاحين الفقراء. كان الأشخاص المستبعدين من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية يخسرون الأموال والممتلكات لمقرضي الأموال المحليين. لإخراج نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، اكتسب مفهوم الشمول المالي زخماً. في محاولة للتركيز على المناطق الريفية، قام البنك الاحتياطي الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 وبعد ذلك تم تأميم 14 بنكًا تجاريًا رئيسيًا في البلاد في عام 1969 وتم تقديم خطط البنوك الرائدة. وقد ساعد ذلك إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في جميع أنحاء البلاد في محاولة لتقليل التواجد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

على الرغم من كل تلك التدابير، لا يزال عدد كبير من السكان خارج نطاق النظام المالي الرسمي ولا تزال مشكلة الوصول والاستخدام قائمة بين جزء كبير من السكان التي تحتاج إلى عناية ذات طبيعة خاصة. أثبتت الدراسات أن عدم الإدماج أو بالأحرى الاستبعاد من النظام المالي الرسمي يتسبب في خسارة 1٪ من الناتج المحلي. **(Chattopadhay, 2012)**وبغض النظر عن القضية الاجتماعية، فهي قضية اقتصادية أيضًا. دفع هذا الذعر **RBI** إلى التركيز على هذه القضية وتقديم إطار للسياسة العامة حتى لا تتعرض المناطق الريفية والحضرية صعوبات في الوصول إلى النظام المالي الرسمي وحث البنوك في استعراض السياسة النقدية لمنتصف المدة (2005-2006) على جعل الشمول المالي أحد الأهداف الأساسية .

كانت عملية التخطيط في الهند منذ بدايتها تعمل تحت هدف النمو مع الإنصاف لعامة الناس. وقد قفز هذا ببطء إلى أجندة النمو الشامل مع الحكومة وبنك الاحتياطي الهندي اتخاذ عدد من المبادرات لمعالجة هذه القضية .تم تعريف الشمول المالي من قبل لجنة الشمول المالي في الهند برئاسة الدكتور سي. بتكلفة معقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية ". لا تعني الخدمات المالية المنتجات المصرفية فحسب، بل تعني مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل الائتمان والتأمين وأنواع أخرى من منتجات الأسهم (لجنة إصلاحات القطاع المالي، **Raghuram,) (2009**يتم استبعاد قطاع المجتمع غير القادر على الوصول إلى الائتمان في الوقت المناسب والخدمات المالية الأخرى بالشكل المناسب، من المصادر الرسمية، مما يخلق مصدر قلق لصانع السياسة.

وبالتالي، فإن العناصر أو الأبعاد الثلاثة الهامة للشمول المالي هي:

- الوصول إلى الخدمات المصرفية؛
- الوصول إلى ائتمان ميسور التكلفة وفي الوقت المناسب؛
- الوصول إلى برامج محو الأمية المالية التي تثقف الناس حول حياة مالية صحية.

كما قد عرّف**Leeladhar** الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة**(Leeladhar, 2005)**، و أن النمو الشامل شرط أساسي للتنمية المستدامة في الاقتصاد.النمو الشامل يعني الوصول السهل والآمن والميسور للائتمان والخدمات المالية الأخرى من قبل الفقراء والفئات الضعيفة والقطاعات المتأخرة التي يُعترف بأنها محركات للنمو الاقتصادي وتقليل التفاوتات في الدخل وبالتالي الحد من الفقر.العلاقة بين التطور المالي والنمو مقبولة في دراسات مختلفة ولكن هناك نقص في الإجماع على اتجاه السببية.(**Fitzgerald**، 2006).

2.2. تطور مفهوم الشمول :

يعتبر الاستبعاد الاقتصادي أحد أشكال الإقصاء الاجتماعي فعدم الوصول إلى أسواق العمل، وتوافر الائتمان والأشكال الأخرى من الأصول الرأسمالية. وأن الاستبعاد المالي هو شكل موسع من الإقصاء الاقتصادي يحرم الناس من الائتمان والدخل والاستفادة من هذا الائتمان وتحقيق دخل لبناء أصول رأسمالية مما يحد بشكل أكبر من فرصهم المعيشية في الاتجاه السائد اقتصاد.

قد يؤدي استبعاد الفرد من فرصة العمل أو الحصول على ائتمان إلى إفقار اقتصادي قد يؤدي بدوره إلى أنواع أخرى من الحرمان (مثل نقص التغذية أو التشرد) **(Sen, 2000)** .يُعد إتاحة الوصول إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد ولفت انتباه المجتمع الدولي تحديًا تم تسهيله إلى حد ما من خلال تقرير الأمم المتحدة (2006) "البناء الشامل القطاع المالي من أجل التنمية "الذي كان قادرًا على جذب اهتمام المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، وكان الشمول المالي قادرًا على الحصول على الأولوية كمسألة سياسية في العديد من البلدان.**(ATISG, 2010)**.

يعتبر النمو الشامل شرط أساسي للتنمية المستدامة في الاقتصاد.النمو الشامل يعني الوصول السهل والآمن والميسور للائتمان والخدمات المالية الأخرى من قبل الفقراء والفئات الضعيفة والقطاعات المتأخرة التي يُعترف بأنها محركات للنمو الاقتصادي وتقليل التفاوتات في الدخل وبالتالي الحد من الفقر. العلاقة بين التطور المالي والنمو مقبولة في دراسات مختلفة ولكن هناك نقص في الإجماع على اتجاه السببية.(**Fitzgerald**، 2006).

1.2.2. الحاجة إلى الشمول المالي:

يتم في العادة تقديم الخدمات المالية بشكل أساسي من قبل البنوك جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المالية الأخرى مثل مكتب البريد وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الاستثمار وما إلى ذلك المعروفين مجتمعين باسم القطاع المالي. يؤدي تطوير القطاع المالي هذا إلى خفض تكلفة المعلومات والمعاملات التي تلعب دورًا مهمًا في تعبئة المدخرات وصرف الائتمان وتسهيل المدفوعات وإدارة المخاطر وما إلى ذلك لتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يؤدي إلى الحد من الفقر. في الوقت نفسه، أثيرت أيضًا بعض المخاوف من أن الأغنياء والأقوياء سياسياً سيكونون أكثر فائدة من تحسين النظام المال (**Haber**، 2004) ي. في حين أن هذه الظاهرة موجودة في المراحل المبكرة من التطور المالي حيث أن النمو الاقتصادي يتفاقم من اقتصاد بطيء النمو إلى اقتصاد سريع يشارك فيه المزيد من الناس ويأتي في إطار النظام المالي الرسمي ويتمتعون بمجموعة واسعة من الفوائد التي تساعد على تحقيق توزيع ثابت للدخل عبر الشعوب (Greenwood & Jovanovic)

2.2.2. قياس الشمول المالي:

قياس الشمول المالي وخاصة استخدام الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية من خلال حساب مصرفي من جانب الطلب. يتطلب قياس ذلك إجراء مسح للناس حول استخدام الخدمات المالية جنبًا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مثل المهنة والدخل ومحو الأمية وأنماط حيازة الأراضي والمديونية الريفية وتصور

الناس حول الخدمات المصرفية، مما سيمكن صانعي السياسات من الحصول على نظرة ثاقبة على تأثير هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأسر على استخدام الخدمات المالية الرسمية.

البعد المهم الآخر لقياس فعالية مبادرات الشمول المالي هو جمع البيانات حول مبلغ الائتمان المصروف، والإيداعات المحفوظة في البنوك، والتحويلات التي تم إجراؤها، وتغطية التأمينات، وما إلى ذلك، وهو شرط أساسي ليتم إدراجه ماليًا على أنه مجرد فتح حساب مصرفي دون الاستفادة من مزايا الخدمات المصرفية الأساسية وتأثير تدابير الشمول المالي. هو قدرة الفرد على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بأسعار معقولة وقابلة للاستخدام وتفي باحتياجاته المالية.

إن السوق المالي الذي يعمل بشكل جيد هو السوق الذي يتمتع فيه غالبية السكان البالغين بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (Genesis Analytics)، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في قياس الوصول المالي في التمييز بين الوصول إلى الخدمات المالية والاستخدام الفعلي لها. هذا بسبب وجود الإقصاء الطوعي في النظام. (Kumar) في دراستها حول تقديم الخدمات المالية أظهرت أن 33٪ من الأشخاص الذين ليس لديهم حساب قرروا طوعًا عدم فتح حساب مصرفي وأن 70٪ ممن لم يتقدموا بطلب للحصول على قرض من ادعت البنوك أنها لا تحتاج إلى المال .من الصعب قياس نسبة الاستبعاد الطوعي الذين استبعدوا أنفسهم عن طيب خاطر، لذا فإن قياس استخدام الخدمات المالية هو اقتراح أكثر وضوحًا (Stone). هناك خط رفيع من التمييز بين الوصول والاستخدام مما يجعله نقطة جيدة جدًا للمتابعة من خلال طرح أسئلة نفسية توضح مفهوم "الوصول" المتميز عن "الاستخدام"، لذلك يجب أن يكون التركيز على قياس الأخير ويفضل التحليل الاقتصادي القياسي التقليدي لمحددات الاستخدام (Honohan & Michael). يمر القطاع المالي بمرحلة انتقالية تشمل مجموعة شاملة من الخدمات المالية. لذلك يجب تطوير أداة شاملة تكون مرنة بما يكفي لفهم التعاريف المختلفة للشمول المالي.

كما ورد في الجزء السابق من الدراسة أن الشمول المالي هو شكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي، لذا فإن قياس الشمول المالي يأخذ البعد من ثلاث زوايا، أي المشاركة المالية، والقدرة المالية، والرفاهية المالية. (Charlie) فالمشاركة المالية؛ هي استخدام المنتجات والخدمات المالية بينما يتم قياس عدم القدرة على المشاركة من حيث قدرة الأفراد على المشاركة في القطاع المالي السائد وتسمى القدرة المالية (Atkinson) .يؤدي استخدام الخدمات المالية بشكل فعال إلى تحسين جودة الحياة المالية التي يتم قياسها من حيث تحسين نمط الحياة والشعور بالثقة أثناء التعامل مع المتطلبات النقدية اليومية ويتم تصنيفها على أنها الرفاهية المالية(Porter & Garman) .

3.2. مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية .ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة :صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاثف الجهود الدولية لمحاربة مظاهر الفساد المالي وغسيل الأموال و تمويل الجريمة المنظمة، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على

أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (جمال الدين، حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، 2018)

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) (الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (إلى "تمتع الأفراد ، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض ، والشركات ،بما في ذلك أصغرها ،ب إمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات ، تحويلات ، ادخار ، ائتمان ، تأمين ، ... الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة ".) (جمال الدين، 2018)

- يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير ،خدمات الدفع و التحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات **التمويل والائتمان** لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف و مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية و المصرفية (العربية، 2015)
- يعتبر الشمول المالي على انه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده والاخص تلك المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التامين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ، بالإضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على ادارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم .(البنك المركزي الجزائري، 2018)

وعليه فأن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الأقسام الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (**Rangarajan**، 2008)

4.2. أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية التي يجب أني تناولها الشمول المالي:(جامع ، 2014)، كما تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لا سيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة

مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000امرأة بترك العمل بالزراعة وانشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛

يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير **20**ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛

تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار. ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60**%**، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة **15%**، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13**%** كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛

بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي **47%**عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20**%**.

5.2. أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول جميع الأسر والشركات إلى التمويل، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل للعملاء. في البدايات، توازيا مع أبسط مفاهيم الشمول المالي اعتمدت نسبة المستفيدين (من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض) من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغيرة كمقياس للشمول المالي. ومن الواضح أن هذا المؤشر محدود لأنه لا يأخذ في الحسبان من استبعدوا أنفسهم طوعا من الخدمات المالية رغم توفرها وإمكانية الحصول عليها(الشرفا ياشر و حنين محمد بدر، 2019)،تواصلت جهود المنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي:(جلال الدين ، 2018)

- التوازن: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- الفائدة والملاءمة: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- البراغماتية: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد؛

- المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛
- الطموح: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية.

في قمة لوس كابوس **(Los Cabos)**المنعقدة عام 2012، تبنت مجموعة العشرين (**G20**)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا ومحليا، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي:(العراقي و احمد النعمي، 2018)

- سهولة الحصول على الخدمات المالية،
- استخدام الخدمات المالية،
- جودة الخدمات المالية.

تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كميا. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائدا، في تقديرنا، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول.يصدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات مند سنة 2011 كأول نسخة(أحمد سعيد ، 2020)إذ اعتمد البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام 2014 من قاعدة بيانات**(Findex Global)** على عينة غطت (97 %) من المعنيين بالمسح (وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة فما فوق) في**(148**بلدا) باعتماد (141) لغة. ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات2014، ما مقداره (**96**) متغيرا رئيسيا، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية و الديمغرافية الأخرى ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي (432) متغيرا سنة2014، ليصبح سنة 2017 في حدود (775)متغيرا.(**Word bank findex**، 2020)

3.الشمول المالي في الصين ودولة قطر والجزائر: من بين الدول التي اتجهت واستعملت الشمول المالي في معاملاتها وكانت لها تجربة رائدة في هذا المجال نجد كل من دولتي الصين وقطر

1.3. الشمول المالي في الصين:

هناك أبحاث ناشئة في السنوات الأخيرة تتعلق بالشمول المالي في السوق الصينية. تركز بعض الدراسات على مدى وصول المنافذ المصرفية والخدمات المالية من خلال مراجعة التطور التاريخي للنظام المصرفي؛ ويدرس البعض استخدام الائتمان الرسمي في الصين للتأكيد على أهمية الشمول المالي؛ وآخرون يدرسون تأثير الشمول المالي على البنوك التجارية في الصين وفقا لذلك حيث يمكن استنتاج أن الشمول المالي أصبح مهمًا لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كما قد ركزت العديد من الدراسات على إنجازات الشمول المالي الصيني، إلا أن هناك قضايا ناشئة وهامة يتعين حلها، بسبب التطور السريع للتكنولوجيا المالية والصناعة المصرفية في الصين.

2.3. تطور الشمول المالي في الصين: شهد الشمول المالي في الصين مؤخرًا تقدمًا كبيرًا، مع تنوع مقدمي الخدمات، وتغطية خدمات واسعة النطاق، ومستوى عالٍ من انتشار الخدمات المالية. للسعي لتحقيق الرفاه المالي للأشخاص ذوي

الدخل المنخفض، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين، شكلت ممارسات الشمول المالي في الصين تدريجياً مسار تنمية فريد ومستدام. وذلك من خلال:(**Weidong** و **Xiaohui**، 2021)

- **السياسات واللوائح:** في عام 2013، أعلنت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني **(CPC)** صراحة عن مبادرة تطوير الشمول المالي .في 31 ديسمبر 2015، أصدر مجلس الدولة الصيني خطة لدفع تنمية الشمول المالي (2016-2020) (يشار إليها فيما يلي بالخطة)، والتي تحدد خطة لتحسين توافر الخدمات والمنتجات المالية ،ورضاها ،وجودتها، مع التركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وسكان الريف وسكان الحضر ذوي الدخل المنخفض والفقراء والمعاقين وكبار السن، كعملاء مستهدفين للشمول المالي.بموجب الخطة، تم اتخاذ مجموعة واسعة من تدابير السياسة، بما في ذلك السياسات النقدية والسياسات الضريبية وسياسات الإشراف، لتقليل التكلفة التشغيلية والتواصلية لخدمة العملاء وتشجيع ابتكار التكنولوجيا والمنتجات، لتعزيز الشمول المالي.
- **السياسات النقدية والائتمانية:** في الآونة الأخيرة، استخدم البنك الشعبي الصيني "**PBC**" مجموعة من السياسات، بما في ذلك نسب الاحتياطي المطلوبة المتمايزة، وإعادة تمويل القروض، والقروض المعاد خصمها، لتحفيز المؤسسات المالية على خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريف الثلاثة (القطاع الزراعي، والمزارعون، والمناطق الريفية) بشكل أفضل.منذ عام 2018، بدأ **PBC** في خفض نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية التي وصلت إلى نسب الإقراض المطلوبة لقطاعات السوق المحرومة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (حد الائتمان إلى أقل من 5 ملايين يوان)، والريف الثلاثة، والفقراء.حتى مايو 2020، كانت لجنة الميزانية قد أجرت تخفيضات مستهدفة خمس مرات وتخفيضات شاملة سبع مرات.اعتبارًا من 15 مايو 2020، بلغ متوسط نسبة احتياطي البنوك التجارية 9.4٪ بانخفاض 5.2٪من 2018. بلغت نسبة الاحتياطي في البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة 11٪ و9٪ و6٪ على التوالي.

يوفر التخفيض في نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية المزيد من الأموال لخدمة الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك مجالات الشمول المالي .كما استخدم بنك الميزانية العمومية تسهيلات الإقراض والخصم لتعزيز الشمول المالي .بحلول نهاية عام 2019، بلغ المبلغ المستحق للزراعة المستهدفة وإعادة تمويل المشاريع الصغيرة المستهدفة، والقرض المعاد خصمه 260.2 مليار يوان (37 مليار دولار أمريكي)، 283.2 مليار يوان (40 مليار دولار أمريكي) و471.4 مليار يوان (68 مليار دولار أمريكي)، تمثل 26٪ و28٪ و46٪ من الإجمالي إعادة التمويل والمبلغ المعاد خصمه على التوالي. لتحسين جودة خدمة الشمول المالي، روجت لجنة بناء السلام **(PBC)** لمجموعة من السياسات المبتكرة، بما في ذلك قروض الرهن العقاري التجريبية مع "حقين" (حقوق ملكية الإسكان للمزارعين وإدارتها حقوق ملكية الأراضي الريفية المتعاقد عليها) كضمان، وتشجيع المؤسسات المالية المؤهلة على إصدار سندات مالية حصريًا لقروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جمع الأموال عن طريق أدوات تمويل الديون، إلخ.

- **السياسات المالية والضريبية:** حفز دعم الحكومة المركزية والمحلية على حد سواء تنمية الشمول المالي الصيني. فيما يلي أمثلة مختارة للسياسات المالية والضريبية لتحفيز الشمول المالي

ا- **الأموال المخصصة:** في سبتمبر 2016، أصدرت وزارة المالية في جمهورية الصين الشعبية القواعد الإدارية للأموال المخصصة للتضمين المالي. يتم توفير هذه الأموال المخصصة من قبل الحكومة المركزية ويمكن استخدامها على النحو التالي:

(1) منح لزيادة تدريجية في القروض المتعلقة بالزراعة من قبل المؤسسات المالية على مستوى المقاطعة؛

(2) الإعانات الموجهة للمؤسسات المالية الريفية؛

(3) دعم الفوائد للقروض المضمونة لبدء الأعمال التجارية، علاوة على ذلك، أنشأت بعض الحكومات المحلية صناديق تعويض المخاطر لزيادة القروض أو القروض المتعلقة بالزراعة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر .

ب- صناديق ضمان التمويل المملوكة للحكومة: تدعم الصين الحكومات المحلية بنشاط لإنشاء شركات ضمان مملوكة للحكومة لتقاسم مخاطر الائتمان المتعلقة بقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الإقراض المرتبط بالزراعة. في مارس 2018، أنشأت الصين رسميًا صندوق ضمان وطني لمزيد من الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين من خلال الاستثمار في رأس المال وإعادة الضمان في برامج الضمان المحلية .اعتبارًا من 3 أبريل 2020، وفقًا لوزارة المالية، بلغ حجم الصندوق 49.6 مليار يوان (7.1 مليار دولار أمريكي).

ت-تخفيض الضرائب: تتضمن أمثلة السياسات الضريبية السابقة والحالية

(1) الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وتخفيض حساب الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 10٪ لدخل الفوائد للمؤسسات المالية على القروض الصغيرة للمزارعين؛

(2) الإعفاء من ضريبة الدمغة لعقود القروض بين المؤسسات المالية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر؛

(3) رفع مستوى الخصم قبل الضريبة لاحتياطيات خسائر القروض.

(4) تطبيق خصم ضريبي على دخل أقساط شركات التأمين من تربية الأحياء المائية وصناعة الاستزراع.

- **لوائح متباينة:** استفادت السلطات الصينية بنشاط من الأدوات الإشراقية لتعزيز الشمول المالي، مع التركيز بشكل أساسي على التنظيمات المتمايزة والسياسات التفضيلية لأولوية القطاعات والجهات الفاعلة في السوق الجديدة. أصدر كل من **PBC** و**CBIRC** تدابير مختلفة لتحسين الشمول المالي.
- **تقدم الشمول المالي في الصين الصناعة المصرفية:** هي القوة الرئيسية في النظام المالي الصيني، حيث يعتبر الإقراض المصرفي القناة المالية الأكثر شيوعًا للاقتصاد الحقيقي. وفقًا لـ**CBIRC** ، بحلول نهاية عام 2019، كان هناك 4607 مؤسسة مالية مصرفية في الصين، بإجمالي أصول بلغ 290 تريليون يوان صيني (41.5 تريليون دولار أمريكي). في ظل توجيهات سياسية هامة، قامت المؤسسات المالية المصرفية الصينية بشكل ملحوظ بتوسيع نطاق شبكات خدماتها المنتج والابتكار. إنهم ملتزمون بتعزيز تنمية الشمول المالي.
- **الامتداد المادي لمنافذ الخدمة:** يعد الوصول إلى الخدمات المالية هو الأساس الأساسي لتحقيق الرفاه المالي تاريخياً، تم تصنيف مقدمي الخدمات المالية التقليديين في الصين على أنهم محدودون جغرافياً وغير متساوٍ. في الآونة الأخيرة، حفز الدافع السياسي والمنافسة المتزايدة وفرص السوق المؤسسات المالية المتنوعة على توسيع نطاق فروعها، لا سيما في المناطق النائية والريفية. بناءً على فئات مقدمي الخدمات المالية، كان هناك ستة بنوك تجارية مملوكة للدولة، و12 بنكًا تجاريًا مشتركًا، و134 مصرفاً تجارياً في المدينة، و3915 مؤسسة مالية ريفية (بما في ذلك 1478 مصرفاً تجارياً ريفياً، و1630 مصرفا قرويا، و722 بنكاً ريفياً .تعاونيات ائتمانية، و44 جمعية تعاونية ائتمانية ريفية، و28 بنكًا ريفيًا تعاونيًا، و13 شركة ائتمانًا صغيرًا)، ومؤسسات مالية مصرفية أخرى في الصين بحلول نهاية عام 2019. زادت فروع المؤسسات المالية المصرفية بسرعة في السنوات الأخيرة، مع ما يقرب من 228000 اعتبارًا من عام 2019، والتي زادت

بنسبة 8.4٪ عن عام 2013 .شهد عدد مقدمي الخدمات المالية الريفية نمواً سريعاً، لا سيما النوع الجديد من المؤسسات المالية الريفية - القرى والبلدات البنوك وشركات الائتمان وشركات الإقراض الأصغر وتعاونيات الائتمان المتبادل الريفية .العدد الإجمالي لمنافذ أربعة من النوع الجديد المالية الريفية بلغ عدد المؤسسات 84000 اعتبارًا من عام 2018. وفي الوقت نفسه، زادت البنية التحتية المالية مثل ماكينات الصرف الآلي **(ATM)** ونقاط البيع **(POS)** بشكل ملحوظ على مر السنين، مع 1.1 مليون جهاز صراف آلي و31 مليون نقطة بيع اعتبارًا من عام 2019.

- **دور بنوك القرى والبلدات** :ساهمت بنوك القرى والبلدات **(VTBs)** في الصين، كمؤسسات مصرفية ريفية ناشئة، بشكل مبتكر في تعزيز تغطية وعمق الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية. مع وجود أكبر عدد من المؤسسات وأصغر متوسط حجم للعملاء، تم تصميم **VTBs** لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين. منذ بدء البرنامج التجريبي لـ **VTBs** في عام 2006، زاد عدد **VTBs** بسرعة ووصل إلى 1633 اعتبارًا من يونيو من عام 2019، مع 65.7 ٪ تقع في المناطق الوسطى والغربية، وتغطي بشكل مناسب 1300 مقاطعة من 31 مقاطعة (البلديات ومناطق الحكم الذاتي). تم إصدار أكثر من 90٪ من القروض من **VTBs** إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين في المقاطعات المحلية، وكان متوسط رصيد القرض لمقترض واحد 335000 يوان صيني (48000 دولار أمريكي) بحلول نهاية سبتمبر 2019 .اقترحت السلطات التنظيمية بشكل مبتكر "الخدمات المصرفية الراعية الرئيسية" لتعزيز التنمية المستدامة والقوية لـ **VTBs.** كانت البنوك التجارية التي استوفت متطلبات إشرافيه معينة المساهمين الرئيسيين والراعي الرئيسي لشركات**VTBs**، حيث قدمت الدعم والإشراف فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والتقنيات والمواهب.
- **ملكية الحسابات والبطاقات المصرفية:** كمؤشر مهم على الشمول المالي، فإن امتلاك حساب أو بطاقة بنكية يمكّن الأفراد من الوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية وتنمية الوعي المالي .**(Chen and Jin 2017)** تم وضع الأساس لفتح واستخدام الحسابات المصرفية وبطاقات الخصم والائتمان بسبب أنظمة الدفع والمقاصة الوطنية والتوسع المستمر لشبكات البنوك التجارية .وبحسب لجنة الميزانية، ارتفع عدد الحسابات والبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية من 2 مليار و2.8 مليار في عام 2009 إلى 8.4 مليار و11.3 مليار على التوالي بنهاية عام 2019. وبلغ عدد الحسابات والبطاقات للفرد 8.09 و6.03 بنهاية عام 2019. كان معدل النمو في المناطق الريفية أعلى منه في المناطق الحضرية، مما يعكس تغلغلًا قويًا للحسابات والبطاقات المصرفية في المناطق النائية والريفية.
- **استخدام الائتمان لقطاعات السوق المحرومة:** عادة ما يشتمل تقييم المخاطر التقليدية في الموافقة الائتمانية للمؤسسات المالية المصرفية على ضمانات مقبولة، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين بسبب النطاق الضيق لتغطية الضمانات. لتلبية المتطلبات التنظيمية واستجابةً للمنافسة الشديدة في السوق، سعت البنوك التجارية الصينية والمؤسسات المالية الأخرى إلى تطوير نماذج أعمال مبتكرة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين بشكل أفضل، بما في ذلك تحسين أدوات تقييم الائتمان، وتوسيع نطاق الضمانات، وخلق منتجات جديدة وأساليب سداد القروض، إلخ.. وقد ساهمت هذه الجهود بشكل ملحوظ في زيادة استخدام الائتمان لقطاعات السوق المحرومة .نمت أنواع التمويل الجديدة بسرعة، مثل القروض المضمونة القائمة على الملكية الفكرية، وتمويل سلاسل التوريد على أساس المستحقات والمخزون. بحلول نهاية يونيو

2020، بلغ رصيد القروض المتناهية الصغر والمتعلقة بالزراعة من البنوك 40.7 يوان صيني تريليون و37.8 تريليون يوان صيني (انظر الجدول 1). الشمول المالي**MSE**

الجدول (1) الملخص المالي لثلاث سنوات للبنك المجتمعيBOC Fullerton

	2017	2018	2019
No. of VTBs	95	125	125
No. of branches	118	142	166
Total assets (USD billion)	6.23	8.64	9.43
Total deposits (USD billion)	4.03	5.58	5.96
Total loans (USD billion	3.93	5.62	6.37
Net profit (USD billion)	0.65	0.97	1.20
Non-performing loan ratio	1.66%	2.42%	1.68%
Provision coverage ratio	245.61%	237.80%	254.01%

المصدر: التقارير السنوية لبنك المجتمع المحليBOC Fullerton

بلغت القروض، أي الإقراض المصرفي الذي يقل عن 10 ملايين لمقترض واحد، 13.73 تريليون يوان صيني، بزيادة سنوية قدرها 28.4٪، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط نمو القرض البالغ 14٪.

- **تكلفة الفائدة على التمويل الشامل:** بشكل عام يمثل ارتفاع معدل الفائدة على القروض عقبة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الفئات ذات الدخل المنخفض للحصول على التمويل بشكل فعال، مما يجعل من الصعب على الباحثين عن القروض المحتملين جمع الأموال من القنوات الرسمية. مدفوعة بإرشادات السياسة والتكنولوجيا الجديدة، عززت المؤسسات المالية المصرفية الصينية التكلفة وآلية تقاسم المخاطر .لقد نفذوا سياسات تفضيلية لتقليل تكاليف التمويل الشاملة الصغيرة والمشتتة ضمن نطاق معقول. وفقًا للبنك المركزي، بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض الممنوحة حديثًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 5.94٪ في النصف الأول من عام 2020. وانخفض بمقدار 0.76 نقطة مئوية عن متوسط مستوى عام 2019، في حين بلغ متوسط سعر الفائدة على قروض الشركات الممنوحة حديثًا 4.64٪.، بانخفاض قدره 0.48 نقطة مئوية.
- **إنشاء البنية التحتية للمعلومات المالية:** كانت مثل منصة التصنيف الائتماني ونظام الضمان، عنصرًا أساسيًا في تحسين الشمول المالي، من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات ومخاطر المعاملات. كان هناك تقدم كبير في تحسين البنية التحتية المالية في الصين في السنوات الأخيرة. أولاً، يهدف نظام إعداد التقارير الائتمانية الذي يديره **PBC** إلى تعزيز الائتمان المسؤول للأسر والشركات عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين. تم إطلاق المركز المرجعي للائتمان الخاص بـ **PBC** في عام 2006، وقد تم إنشاؤه الآن نظام تقارير الائتمان مع أوسع تغطية، أكبر مقياس بيانات في العالم. بحلول نهاية عام 2019، تم إدراج مليار فرد و28.3 مليون مؤسسة في نظام الإبلاغ الائتماني، بنسبة 53٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب ذلك، تسهل الترتيبات الجديدة في الإطار القانوني لمقدمي الخدمات المالية استخدام ضمانات مرنة أو ضمان.
- **تطوير الشمول المالي الرقمي في الصين:** برزت الصين مؤخرًا كواحدة من الشركات الرائدة في التمويل الرقمي العالمي والتكنولوجيا المالية **(FinTech).** مع تكامل التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية، أصبحت المؤسسات المالية

التقليدية ومقدمي الخدمات المالية عبر الإنترنت البارزين زادت من قدرتها على الاستفادة من الطلب المالي غير المستوفى والمهمل تقليديًا للمستهلكين مثل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر .يؤدي تطوير التمويل الرقمي إلى خفض عتبة الخدمات المالية وتعزيز الكفاءة التشغيلية بجديد النماذج وقنوات التسليم والمنتجات، مكن توضيح السمات الرئيسية لتطوير الشمول المالي الرقمي في الصين على النحو التالي:

ا- تزايد المدفوعات الرقمية

ب-ظهور بنوك الإنترنت.

- **تطوير التمويل الأصغر عبر الإنترنت:** عادة ما يمثل طلب التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والأفراد تواترًا مرتفعًا ومبلغًا منخفضًا وحاجة ملحة. تسهل الإنترنت والتكنولوجيا مزودي الخدمات المالية لإطلاق منتجات مالية أكثر ملاءمة واستهدافًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد .لقد كان التمويل الأصغر قوة كبيرة للإدماج المالي مؤخرًا. يمكن أن يعزى النمو السريع للتمويل الأصغر عبر الإنترنت إلى التطور السريع للإنترنت والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. بناءً على مزودي الخدمة المختلفين، يمكن تقسيم التمويل الأصغر عبر الإنترنت في الصين إلى ثلاث فئات: قائم على البنوك، وقائم على التجارة الإلكترونية، وقائم على سلسلة التوريد. أطلقت العديد من البنوك التجارية خدمات الإقراض عبر الإنترنت ذات الصلة، بموافقة ائتمانية فورية عبر الإنترنت، وبدون ضمان أو ضمان، وحد مبلغ منخفض. تقدم بعض شركات الإنترنت، مثل **Alibaba** و**JD**، قروضًا صغيرة لأصحاب المتاجر عبر الإنترنت والمتسوقين من منصات التجارة الإلكترونية الخاصة بهم من خلال شركات الإقراض الصغيرة أو بنوك الإنترنت الخاضعة لسيطرتهم.
- **المخاطر والتحديات المتبقية للشمول المالي في الصين:** على الرغم من التقدم المثير للإعجاب مؤخرًا في الشمول المالي في الصين، لا تزال المخاطر والتحديات قائمة .اقترن الترويج المتزايد للاشتمال المالي والاستخدام الملائم للائتمان والحسابات بدعم قوي وتوجيه من صانعي السياسات وجهود المؤسسات المالية الصينية .بالنسبة للكثيرين في الصين، لا يزال الشمول المالي يحتفظ بوجهة نظر بسيطة، مثل الإقراض الموجه، والإعانات الائتمانية، والأنشطة الخيرية، غير المواتية للشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة .من الضروري الدعوة إلى نماذج أعمال تجارية أكثر استدامة، ومنتجات وخدمات أكثر تنوعًا ومصممة بشكل مناسب تتعامل مع الأسواق المختلفة الشرائح، وبنى تحتية مالية أكثر شمولاً وقوة، بما في ذلك منافذ الخدمة، ومنصات التصنيف الائتماني، وأنظمة الضمان لتعزيز الرفاه المالي على المدى الطويل للسكان والمؤسسات

3.3. الشمول المالي في دولة قطر:

لتقييم الشمول المالي في دولة قطر اعتمدت على طريقة مركبة مستقاة من بحث **Ben Naceur Sami, Barajas Adolfo, and Massara Alexander,"**وهذه المؤشرات يمكن ان تندرج تحت عدد واحد أو أكثر من المؤشرات مما يلي: اجمالي عدد السكان، عدد البالغين، مجموع الموجودات من النظام المصرفي أو عدد البنوك. عدد الحسابات في البنوك لكل 1000بالغ، عدد الفروع للبنوك لكل **100000** بالغ، نسبة الشركات التي لديها ائتمان، نسبة الشركات الصغيرة التي لديها ائتمان"وبناءً على ما سبق تم قياس الشمول المالي في دولة قطر عن طريق:عدد السكان، عدد البالغين، مجموع الموجودات في النظام المصرفي، عدد البنوك عدد الفروع لكل مئة ألف بالغ مستوى الدخل القومي، ومستوى الدخل

الفردي بالنسبة إلى الدخل القومي، نسبة البطالة في قطر، تأثير تنظيم كأس العالم في قطر، القوانين والتشريعات المصرفية والبنكية في دولة قطر، التعاملات الحكومية الالكترونية، محو الأمية المالية، تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

1.3.3. تكوين الجهاز البنكي في دولة قطر

جدول رقم (1) يوضح تكوين الجهاز البنكي القطري مقارنة بعدد السكان

المؤشر	السنوات		
	2010	2014	2015
عدد السكان	1699435		2172000
عدد البالغين	1466851		
عدد البالغين بالمئات الآلاف	14.66851		
عدد البنوك العاملة في الدولة	18	18	18
نسبة عدد البنوك بالنسبة إلى كل 100000 ألف بالغ	1.227119		
عدد الفروع لكل البنوك العاملة في قطر		270	
عدد الفروع خارج دولة قطر		15	
عدد مكاتب التمثيل		14	
عدد أجهزة الصراف الآلي		1202	
مجموع موجودات كل البنوك العاملة في قطر بالمليون ريال		1011703	

الجدول (1) من عمل الباحث بالاستعانة بالإحصائيات من مصرف قطر المركزي، ووزارة الاحصاء وحسابات الباحث

وكما نلاحظ من الجدول فأن عدد البنوك لكل مائة ألف بالغ هو **1.2** بنك وهي نسبة ممتازة إذا تمت مقارنتها بالدول العربية الاخرى، وكما أن عدد الفروع واجهزة الصراف الالي متواجدة بشكل مناسب ومتوفرة للجميع، وبالإضافة إلى الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك وبالتالي نستنتج أن البنية التحتية للبنوك في قطر قوية وتصل إلى الجميع.

2.3.3. الناتج المحلي: تتمتع دولة قطر بالإنتاج الوفير من النفط والغاز معا وخاصة أن قطر تلبي ثلث حاجة السوق العالمية من الغاز الطبيعي المسال والجدول التالي يوضح النمو في الناتج المحلي من الفترة 2005 - 2015.: كما يوضح الشكل والجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح وضع الناتج المحلي لدولة قطر في الفترة ما بين 2005- 2015،

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%7.5	%26.2	%18	%17.70	%12	%16.7	%13	%6.1	%6.5	%6.5	%7.7

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على موقع gfmag.com global finance

شكل رقم(1) يبين النمو الحقيقي للناتج المحلي في دولة قطر خلال الفترة بين 2005-2015

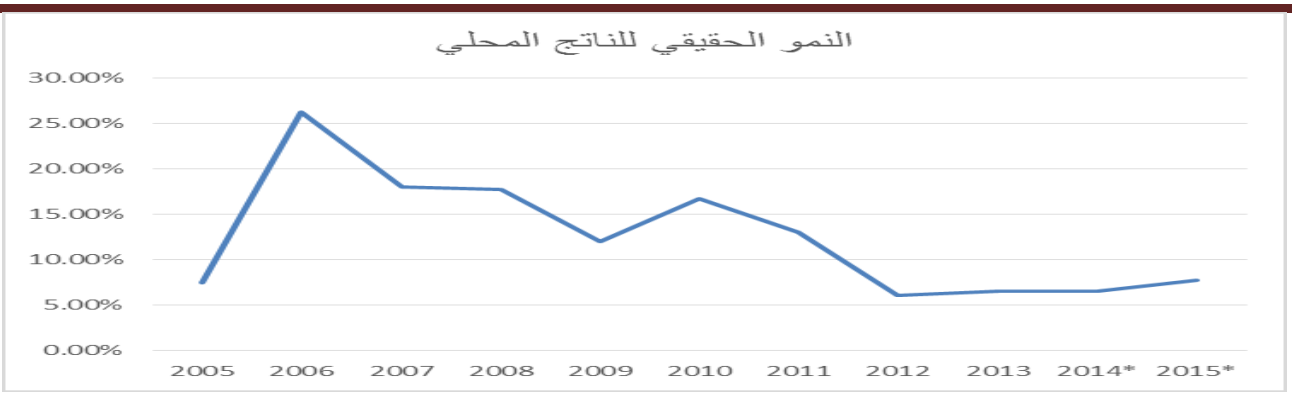

المصدر: **www.gfmag.com, global finance**ولكن برسوم وجداول من الباحث.

فالناتج المحلي في قطر كبير ويغطي احتياجات سكانها كما سنرى في النقطة التالية من نمو الناتج المحلي الحقيقي للأفراد بالنسبة إلى الناتج القومي.

3.3.3. الناتج المحلي للأفراد بالنسبة إلى الدخل القومي:

العائدات الضخمة من النفط والغاز انعكست إيجابا على مجمل الاقتصاد القطري الذي أخذ يتوسع في النمو وأدى ذلك إلى زيادة رؤوس الأموال في الشركات والمصارف ودخل الفرد، والجدول التالي يوضح إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (معدل سنوي) لقطر في الفترة ما بين **2011-2014**

جدول رقم (3) يوضح نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للافراد (معدل سنوي) في قطر،

GNI	2011	2012	2013	2014
بالدولار الامريكي	71550	80760	89950	94410

المصدر: www.gfmag.com ,global finance

وقطر هي الأعلى في المنطقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد(معدل سنوي.)

4.3.3. نسبة البطالة في قطر: نسبة البطالة في قطر لا تكاد تذكر حيث انها هي **0.5%** لعام 2013 ونسبة البطالة بين الشباب (من عمر15-25)هي **1.5 %لعام2013** .

الشكل رقم (2) يوضح معدل البطالة في دولة قطر

UNEMPLOYMENT RATE-QATAR

المصدر: https://www.quandl.com/collections/qatar/qatar-unemployment

ومن الملاحظ أن نسبة البطالة في قطر قليلة ولا تكاد تذكر مقارنة بالدول العربية الاخرى.

5.3.3. تأثير تنظيم كأس العالم: إن نجاح دولة قطر في تنظيم كأس العالم لسوف تؤدي إلى آثار اقتصادية مهمة حيث ستنفق الدولة المليارات على مشاريع البنية التحتية وستدخل هذه المشاريع حيوية على الاقتصاد القطري الذي أصبح قبلة الشركات العالمية حيث أن الاقتصاد القطري يسجل أعلى نسبة نمو في العالم حيث تبلغ **16%**خلال عام **2010** وهي النسبة المرتفعة على مستوى العالم للعام الثاني على التوالي" .

6.3.3. محاولة شمول الكل: ولذلك أصدرت دولة قطر قانون يراعي العمال وهم الطبقة الضعيفة في المجتمع فلقد تم "تعديل المادة رقم(**66**) من قانون العمل رقم **14** لسنة**2004** الخاصة بأجور العمال، والتي تلزم تحويل الرواتب إلى حسابات العمال للبنوك لجميع الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة " مما سينعكس ايجابيا على الشمول المالي ويؤدي إلى مزيد من الاستقرار بإذن الله.

7.3.3. التعاملات الحكومية الكترونية :استطاعت دولة قطر ادخال التكنولوجيا مبكرا منذ بدايات ال **2000** حيث انشات "حكومي "وهي صفحة الكترونية تستطيع الاطلاع وانجاز كافة المعاملات المهمة، وكما إنشات " مطارش2 " حيث يستطيع الشخص الحصول على أغلب المعاملات التي يريد أن ينجزها ولكنب صورة الكترونية وللدفع عن طريق هذه الصفحات الالكترونية لا بد من وجود حساب بنكي.

8.3.3. محو الأمية المالية: انشات دولة قطر بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك بالإضافة إلى الدورات المتاحة للموظفين من خلال مؤسسات عملهم، ويعمل بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك على عقد دورات وبرامج لمحو الأمية المالية، من خلال برامج الضمين أو مركز بداية.

9.3.3. تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال :حرصت دولة قطر على تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من خلال بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك حيث فيها البرامج الكفيلة من التدريب والارشاد والمساعدة المالية للبدء في انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بالنسبة إلى القطريين، كما تشجع الدولة مشاريع الأسر المنتجة وتعمل المعارض التي تعمل على زيادة مبيعاتها.

4.3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18 %فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014 وهي آخر بيانات متوفرة حتى 2018 مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة و 24%في دول إفريقيا .جنوب الصحراء وتنخفض هذه النسبة إلى 13%عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية (باستثناء دول الخليج الست) تسجل أعلى نسبة من البالغين المحرومون من الخدمات المالية، حيث أن 80%من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21 %و .26% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي34% .

وبخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن الصين و قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة50.5 % وفوق سن 25 سنة 57.5 % ، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير

رسمية خاصة 1.5 %ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13.2 %، وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين(كباقي الدول العربية)ما زالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء كما تشير البيانات أن نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية (1.5 %)وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على اقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى). (بزارية و خلفاوي، 2018)

4.الخاتمة:

إن التقييم النقدي لمفهوم الشمول المالي يتصور أهمية وجود نظام مالي شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.تدور معظم جوانب تعريف الاستبعادات المالية حول عدم إمكانية الوصول سواء بشكل طوعي أو غير إرادي من قبل أقسام معينة من المستهلكين إلى منتجات مالية مناسبة منخفضة التكلفة وآمنة وعادلة قد تكون بمثابة محفز لنموهم الاقتصادي من خلال توفير الاستقرار المالي لقسم السكان المستبعدين من النظام المالي الرسمي.يمكن أن يحدث الاستبعاد لأسباب عديدة مثل المنتج غير المناسب وغير الميسور التكلفة ، وجهل العميل ، ونقص المعرفة المالية ، وارتفاع تكلفة المعاملات ، وقلة التواصل مع البنوك وما إلى ذلك لتحقيق الشمول المالي ، يجب إزالة هذه العقبات من خلال سياسة فعالة مبادرة بعد قياس شامل للاشتمال المالي من جانب العرض والطلب.

1.4. النتائج:

- لقد حققت كل من دولتي الصين وقطر شمولا ماليا بشكل ممتاز، ومؤشرات هذا الشمول المالي هو اعداد البنوك بالنسبة لكل مائة ألف بالغا، وعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي وزيادة الموجودات الموجودة في البنوك، وأن الناتج المحلي ممتاز وان دخل الفرد بالنسبة إلى الناتج المحلي يعتبر من أعلى الدخول كما يدل على ذلك انخفاض نسبة البطالة وعدم زيادتها،

- إن كلتا الدولتان تحاول أن تصل إلى كل مواطنيها ولذلك اجبرت الشركات على عمل حسابات بنكية لطبقة العمال وكل الراغبين بالتعامل بالتعاملات الحكومية الالكترونية يفضل أن يكون لديهم حساب بنكي حتى يستطيعوا دفع الفواتير أو الغرامات....الخ،

- عملية محو الأمية المالية هي من مهام الحكومات وهذا ما تكفلت به كل من الصين و قطر، حيث قامت مختلف البنوك القطرية للتنمية و مختلف المؤسسات المالية وشجعت على انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

- أن هذه الدول وفرت بيئة قانونية ملائمة لنمو البنوك بشكل سلس ومناسب لكل من المجتمعات الصينية والقطرية، كما يمكن تعميم التجربة الصينية والقطرية باعتبارها تجارب ناجحة.

- على الجزائري أن توفير بشرط الظروف المالية المناسبة و البيئة التي توفرت شروط تحقيق شمول مالي ناجح في الجزائر يكون مستداما لأنه يستند إلى مساندة ورغبة الحكومة بالإضافة إلى الحزمة من القوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك للخدمات المصرفية في الصين وقطر.

2.4. التوصيات: في الاخير خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات البنكية؛

-العمل على توسيع الشبكة البنكية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات بملكية أخرى في مناطق مستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع؛

-تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض؛

-ضرورة الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد على

- ضرورة استخدام القنوات البنكية للحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز البنكي؛

- خلق انظمة التمويل من طرف البنوك لتسهيل وتبسيط إجراءات منح القروض وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛

-فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية لأن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي ،باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية وهذا راجع لوازع ديني؛

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق القروية وإنشاء مكاتب فرعية ونشر الثقافة المصرفية الإلكترونية؛

- العمل على تبسيط طرق الدفع بالنسبة لمختلف شرائح المجتمع، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، اي تقديم الخدمات المالية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية وفي وقت قياسي؛

-إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة ومتابعة البنوك المركزية،

-العمل على توسيع شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية ،أي تقريب الادارة بالمواطن ، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي نقاط البيع، الموزعات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها؛

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية .بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

5. قائمة المراجع:

1.5. اللغة العربية:

1.جمال الدين, ب .(2018) .حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي.

2. أحمد سعيد , ا .(2020) .الشمول المالي وتحقيق السعادة الاقتصادية .القاهرة: دار الخان للنشر والتوزيع.البنك المركزي الجزائري . .(2018)الشمول المالي .الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

3.الشرفا ياشر, ع & ,.حنين محمد بدر, ع .(2019) .دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء .مجلة الاقتصاد والأعمال.10 ,

4.العراقي, ب. أ & ,.احمد النعمي, ز .(2018) .الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي .اربيل . العراق: المؤتمر العالمي الثاني، جامعة العلوم الادارية والمالية.

5.العربية, ف. ا .(2015) .العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي .صندوق النقد الدولي.

6.جامع , ي .(2014) .المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية .مجلة البلقاء للبحوث والدراسات.02 ,

7.جلال الدين , ب .(2018) .احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية .صندوق النقد العربي.

8.جمال الدين, ب .(2018) .حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي

9- بزارية, م & .,خلفاوي, م .(6-5 12 ,2018) .الشمول المالي لدعم وتعظيم التحولات المالية للمهاجرين الجزائريين، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة .6 .جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة, الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

2.5. اللغة الاجنبية:

1Groups of the G20 Financial Inclusion expert group.

2.Atkinson, A. (2011). Measuring financial capability using a short survey instrument: Instruction manual. Personal Finance Research Centre, 1-18.

3.Bai, D., Jiang, R., Wang, T., Chien, J., & Randall, D. (2018). Toward universal financial inclusion in China: Models, challenges and. Washington : global lessons. Washington DC: World Bank Publications.

4.Charlie , G. (2009). Measuring Financial Inclusion: Thinking Three Dimensionally. Toynbee Hall.

5.Chattopadhay, S. (2012). Financial inclusion – issues in measurement and analysis. Keynote address at the Bank for International Settlements -Central Bank of Malaysia Workshop on "Financial inclusion indicators".

6.Fitzgerald. (2006). Financial Development and Economic Growth. World Economic and Social Survey.

7.Genesis Analytics. (06/10/2004). Measuring Access to Financial Services in Swaziland.

8.Greenwood, J., & Jovanovic, B. (1990). Financial Development, Growth, and the Distribution of Income. The Journal of Political Economy, 1076-1107.

9.Haber, S. (2004). Mexico"s Experiments with Bank Privatization and Liberalization 1991-2004. Journal of Banking and Finance.

10.Honohan, P., & Michael, K. (2009). Cause and effect of financial access: cross-country evidence from the Finscope surveys. 2-28.

11.Kumar , A. (2004). Access to Financial Services in Brazil. World Bank: Washington D.C: Directions in Development.

12.Laeven, L., Levine, R., & Michalopoulos, S. (2015). Financial innovation and endogenous growth. Journal of Financial Intermediation,, 1-24.

13.Leeladhar, V. (2005). Taking banking services to the common man-financial inclusion. Fedbank Hormis Memorial Foundation Commemorative Lecture.

14.Porter, N., & Garman, E. (1993). Testing a Conceptual Model of Financial Well-Being. Financial Counseling and Planning, 4- 135-165.

15.Raghuram, R. (2009). The committee on financial sector reforms. The committee on financial sector reforms.

16.Rangarajan, C. D. (2008). Report of the Committee on Financial Inclusion.

17.Stone, R. (2005). Financial Access Indicators Stocktake. A paper for Department for International Development.

18.Weidong , C., & Xiaohui, Y. (2021). Financial inclusion in China: an overview. Research Institute, Bank of China,.

19.Word bank findex. (2020). globalfindex. Récupéré sur globalfindex: fr https://globalfindex.worldbank.org/.

استمارة المشاركة للباحث الأول

الاسم واللقب: خيرالدين مخلوف باللغة الأجنبية MAKHLOUF KHAYREDDINE

مؤسسة الانتماء: مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة (1) الحاج لخضر (الجزائر).

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

الهاتف المحمول: 00 213 661 343 440

البريد الالكتروني: khayreddine.makhlouf@univ-batna.dz

استمارة المشاركة للباحث الثاني

الاسم واللقب: رابح بحشاشي باللغة الأجنبية: RABAH BEHCHACHI

مؤسسة الانتماء: مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة (1) الحاج لخضر (الجزائر).

الرتبة العلمية: دكتوراه علوم

الهاتف المحمول: 00 213 551 667 724

البريد الالكتروني: rabah.behchachi@univ-batna.dz

الشمول المالي في الصين وقطر واسقاطها على الجزائر

Financial inclusion in China and Qatar and its fall on Algeria

ط.د/خيرالدين مخلوف، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر(الجزائر).
د/ رابح بحشاشي، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر(الجزائر).

الملخص: يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي ظهرت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي بها من قبل مختلف المؤسسات المالية الدولية والنقدية المختلفة، كالبنوك، لتطوير وحماية اقتصاديات الدول.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في كل من دولتي الصين وقطر واسقاطهما على الجزائر، ورصد اهم المبادرات بالجزائر وما مدى سعيها لتحقيق الشمول المالي بها إلى جانب التعرف على واقع الشمول المالي بالجزائر.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الصين وقطر من بين دول العالم السباقة والرائدة التي تمكنت من تحقيق الشمول المالي مع وجود تفاوت كبير بينهما وبين الجزائر وهذا راجع لعدم الاهتمام بالشمول المالي الا مؤخرا، كما ان الصين وقطر سبقتنا منذ فترة طويلة اضافة الى وجود مختلف العراقيل التي ساهمت في عدم تحقيق الشمول المالي بالجزائر. مما استوجب تقديم العديد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية.

Abstract: Financial inclusion is one of the important modern issues that emerged on the international scene after the outbreak of the global financial crisis in 2008, as it became clear the global interest in it by various international financial and monetary institutions, such as banks, to develop and protect the economies of countries. Where this study aimed to identify the reality of financial inclusion in each of the countries of China and Qatar and their fall on Algeria, and to monitor the most important initiatives in Algeria and the extent to which it seeks to achieve financial inclusion in it, in addition to identifying the reality of financial inclusion in Algeria. The study concluded that China and Qatar are among the pioneering and pioneering countries in the world that were able to achieve financial inclusion with a large disparity between them and Algeria, and this is due to the lack of interest in financial inclusion until recently, and that China and Qatar preceded us for a long time in addition to the presence of various obstacles that contributed In the failure to achieve financial inclusion in Algeria. Which necessitated making many recommendations.

Keywords: Financial inclusion, fintech, banking.

* ط/د: خيرالدين مخلوف (khayreddine.makhlouf@univ-batna.dz).
* د/رابح بحشاشي(rabah.behchachi@univ-batna.dz).

1.مقدمة:

في السنوات الأخيرة اكتسب مفهوم الشمول المالي اهتماماً كبيرا ، فهو يعكس قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية بمختلف فئاتها، فيا لوصول واستخدام كافة الخدمات المالية المبتكرة والمتنوعة بالجودة المطلوبة بسهولة و بأسعار تنافسية منخفضة مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة وتسيير أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية ، فقد حظيت أبعاده و تأثرت في الآونة الأخيرة وبشكل خاص بعد الأزمة العالمية الأخيرة ،باهتمام واسع من قبل البلدان النامية و

المتقدمة على حد سواء ، و مجموعة البنك الدولي بدور كبير و فعال في تطوير و جمع البيانات الخاصة به ، ومحاولة استخدام و ابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات استخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن مساهمته في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي، كما يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة لجميع الأفراد والمؤسسات للولوج إلى الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق والاقتصاد ككل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رغم هذا نجد هناك تباينات بارزة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الخدمات المالية ، أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسات مالية رسمية فيا لدول المتقدمة ، يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية.

1.1. إشكالية البحث:

سعت دول العالم إلى تسهيل الوصول لكافة شرائح مواطنيها وذلك بتقديم خدماتها المالية واستخدامها على الوجه الصحيح من بينها كل من دولة الصين، وقطر، فافي سياق التعرف على واقع وجهود الدولتين طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما مدى تحقيق الشمول المالي في كل من قطر والصين مقارنة بالجزائر ، وما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

2.1. فرضيات البحث

- ما هو واقع الشمول المالي في كل من الصين وقطر والجزائر
- للشمول المالي دور كبير وفعال في النمو الاقتصادي باعتباره آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- هناك فروقات كبيرة في تطبيق الشمول المالي في كل من الصين و قطر والجزائر.

3.1. اهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كون اننا نعالج موضوعا جوهريا الا وهو الشمول المالي، والذي له دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه واتاحة النظام المالي الرسمي بالإضافة إلى حماية حقوقهم ماليا.

4.1 أهداف البحث:

من أهم النقاط التي تدعو لدراسة الموضوع نذكر:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة والمتعلقة بالشمول المالي وأهدافه؛
- التأكيد على أهمية الشمول المالي ومدى مساهمته في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين نشاط البنوك والمعاملات المالية؛
- دراسة مؤشرات الشمول المالي ومعرفة اثأر ضعفه لمعالجته؛
- آليات توسيع قاعدة الشمول المالي؛
- تشخيص واقع الشمول المالي في الصين و قطر والجزائر ومعرفة أهم التحديات التي تواجه كل دولة على حدى.

2. التأصيل النظري للشمول المالي:

1.2. نشأة مفهوم الشمول :

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما حدثت الحركة التعاونية في عام 1904 ضد الوكالات غير المؤسسية شكل مقرضي الأموال الذين كانوا يتقاضون فوائد باهظة من الفلاحين الفقراء. كان الأشخاص المستبعدين من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية يخسرون الأموال والممتلكات لمقرضي الأموال المحليين. لإخراج نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، اكتسب مفهوم الشمول المالي زخماً. في محاولة للتركيز على المناطق الريفية، قام البنك الاحتياطي الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 وبعد ذلك تم تأميم 14 بنكًا تجاريًا رئيسيًا في البلاد في عام 1969 وتم تقديم خطط البنوك الرائدة. وقد ساعد ذلك إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في جميع أنحاء البلاد في محاولة لتقليل التواجد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

على الرغم من كل تلك التدابير، لا يزال عدد كبير من السكان خارج نطاق النظام المالي الرسمي ولا تزال مشكلة الوصول والاستخدام قائمة بين جزء كبير من السكان التي تحتاج إلى عناية ذات طبيعة خاصة. أثبتت الدراسات أن عدم الإدماج أو بالأحرى الاستبعاد من النظام المالي الرسمي يتسبب في خسارة 1٪ من الناتج المحلي. **(Chattopadhay, 2012)**وبغض النظر عن القضية الاجتماعية، فهي قضية اقتصادية أيضًا. دفع هذا الذعر **RBI** إلى التركيز على هذه القضية وتقديم إطار للسياسة العامة حتى لا تتعرض المناطق الريفية والحضرية صعوبات في الوصول إلى النظام المالي الرسمي وحث البنوك في استعراض السياسة النقدية لمنتصف المدة (2005-2006) على جعل الشمول المالي أحد الأهداف الأساسية .

كانت عملية التخطيط في الهند منذ بدايتها تعمل تحت هدف النمو مع الإنصاف لعامة الناس. وقد قفز هذا ببطء إلى أجندة النمو الشامل مع الحكومة وبنك الاحتياطي الهندي اتخاذ عدد من المبادرات لمعالجة هذه القضية .تم تعريف الشمول المالي من قبل لجنة الشمول المالي في الهند برئاسة الدكتور سي. بتكلفة معقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية ". لا تعني الخدمات المالية المنتجات المصرفية فحسب، بل تعني مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل الائتمان والتأمين وأنواع أخرى من منتجات الأسهم (لجنة إصلاحات القطاع المالي، **Raghuram,) (2009**يتم استبعاد قطاع المجتمع غير القادر على الوصول إلى الائتمان في الوقت المناسب والخدمات المالية الأخرى بالشكل المناسب، من المصادر الرسمية، مما يخلق مصدر قلق لصانع السياسة.

وبالتالي، فإن العناصر أو الأبعاد الثلاثة الهامة للشمول المالي هي:

- الوصول إلى الخدمات المصرفية؛
- الوصول إلى ائتمان ميسور التكلفة وفي الوقت المناسب؛
- الوصول إلى برامج محو الأمية المالية التي تثقف الناس حول حياة مالية صحية.

كما قد عرّف**Leeladhar** الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة**(Leeladhar, 2005)**، و أن النمو الشامل شرط أساسي للتنمية المستدامة في الاقتصاد.النمو الشامل يعني الوصول السهل والآمن والميسور للائتمان والخدمات المالية الأخرى من قبل الفقراء والفئات الضعيفة والقطاعات المتأخرة التي يُعترف بأنها محركات للنمو الاقتصادي وتقليل التفاوتات في الدخل وبالتالي الحد من الفقر.العلاقة بين التطور المالي والنمو مقبولة في دراسات مختلفة ولكن هناك نقص في الإجماع على اتجاه السببية.(**Fitzgerald**، 2006).

2.2. تطور مفهوم الشمول :

يعتبر الاستبعاد الاقتصادي أحد أشكال الإقصاء الاجتماعي فعدم الوصول إلى أسواق العمل، وتوافر الائتمان والأشكال الأخرى من الأصول الرأسمالية. وأن الاستبعاد المالي هو شكل موسع من الإقصاء الاقتصادي يحرم الناس من الائتمان والدخل والاستفادة من هذا الائتمان وتحقيق دخل لبناء أصول رأسمالية مما يحد بشكل أكبر من فرصهم المعيشية في الاتجاه السائد اقتصاد.

قد يؤدي استبعاد الفرد من فرصة العمل أو الحصول على ائتمان إلى إفقار اقتصادي قد يؤدي بدوره إلى أنواع أخرى من الحرمان (مثل نقص التغذية أو التشرد) **(Sen, 2000)** .يُعد إتاحة الوصول إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد ولفت انتباه المجتمع الدولي تحديًا تم تسهيله إلى حد ما من خلال تقرير الأمم المتحدة (2006) "البناء الشامل القطاع المالي من أجل التنمية "الذي كان قادرًا على جذب اهتمام المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، وكان الشمول المالي قادرًا على الحصول على الأولوية كمسألة سياسية في العديد من البلدان.**(ATISG, 2010)**.

يعتبر النمو الشامل شرط أساسي للتنمية المستدامة في الاقتصاد.النمو الشامل يعني الوصول السهل والآمن والميسور للائتمان والخدمات المالية الأخرى من قبل الفقراء والفئات الضعيفة والقطاعات المتأخرة التي يُعترف بأنها محركات للنمو الاقتصادي وتقليل التفاوتات في الدخل وبالتالي الحد من الفقر. العلاقة بين التطور المالي والنمو مقبولة في دراسات مختلفة ولكن هناك نقص في الإجماع على اتجاه السببية.(**Fitzgerald**، 2006).

1.2.2. الحاجة إلى الشمول المالي:

يتم في العادة تقديم الخدمات المالية بشكل أساسي من قبل البنوك جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المالية الأخرى مثل مكتب البريد وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الاستثمار وما إلى ذلك المعروفين مجتمعين باسم القطاع المالي. يؤدي تطوير القطاع المالي هذا إلى خفض تكلفة المعلومات والمعاملات التي تلعب دورًا مهمًا في تعبئة المدخرات وصرف الائتمان وتسهيل المدفوعات وإدارة المخاطر وما إلى ذلك لتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يؤدي إلى الحد من الفقر. في الوقت نفسه، أثيرت أيضًا بعض المخاوف من أن الأغنياء والأقوياء سياسياً سيكونون أكثر فائدة من تحسين النظام المال (**Haber**، 2004) ي. في حين أن هذه الظاهرة موجودة في المراحل المبكرة من التطور المالي حيث أن النمو الاقتصادي يتفاقم من اقتصاد بطيء النمو إلى اقتصاد سريع يشارك فيه المزيد من الناس ويأتي في إطار النظام المالي الرسمي ويتمتعون بمجموعة واسعة من الفوائد التي تساعد على تحقيق توزيع ثابت للدخل عبر الشعوب (Greenwood & Jovanovic)

2.2.2. قياس الشمول المالي:

قياس الشمول المالي وخاصة استخدام الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية من خلال حساب مصرفي من جانب الطلب. يتطلب قياس ذلك إجراء مسح للناس حول استخدام الخدمات المالية جنبًا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مثل المهنة والدخل ومحو الأمية وأنماط حيازة الأراضي والمديونية الريفية وتصور

الناس حول الخدمات المصرفية، مما سيمكن صانعي السياسات من الحصول على نظرة ثاقبة على تأثير هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأسر على استخدام الخدمات المالية الرسمية.

البعد المهم الآخر لقياس فعالية مبادرات الشمول المالي هو جمع البيانات حول مبلغ الائتمان المصروف، والإيداعات المحفوظة في البنوك، والتحويلات التي تم إجراؤها، وتغطية التأمينات، وما إلى ذلك، وهو شرط أساسي ليتم إدراجه ماليًا على أنه مجرد فتح حساب مصرفي دون الاستفادة من مزايا الخدمات المصرفية الأساسية وتأثير تدابير الشمول المالي. هو قدرة الفرد على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بأسعار معقولة وقابلة للاستخدام وتفي باحتياجاته المالية.

إن السوق المالي الذي يعمل بشكل جيد هو السوق الذي يتمتع فيه غالبية السكان البالغين بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (Genesis Analytics)، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في قياس الوصول المالي في التمييز بين الوصول إلى الخدمات المالية والاستخدام الفعلي لها. هذا بسبب وجود الإقصاء الطوعي في النظام. (Kumar) في دراستها حول تقديم الخدمات المالية أظهرت أن 33٪ من الأشخاص الذين ليس لديهم حساب قرروا طوعًا عدم فتح حساب مصرفي وأن 70٪ ممن لم يتقدموا بطلب للحصول على قرض من ادعت البنوك أنها لا تحتاج إلى المال .من الصعب قياس نسبة الاستبعاد الطوعي الذين استبعدوا أنفسهم عن طيب خاطر، لذا فإن قياس استخدام الخدمات المالية هو اقتراح أكثر وضوحًا (Stone). هناك خط رفيع من التمييز بين الوصول والاستخدام مما يجعله نقطة جيدة جدًا للمتابعة من خلال طرح أسئلة نفسية توضح مفهوم "الوصول" المتميز عن "الاستخدام"، لذلك يجب أن يكون التركيز على قياس الأخير ويفضل التحليل الاقتصادي القياسي التقليدي لمحددات الاستخدام (Honohan & Michael). يمر القطاع المالي بمرحلة انتقالية تشمل مجموعة شاملة من الخدمات المالية. لذلك يجب تطوير أداة شاملة تكون مرنة بما يكفي لفهم التعاريف المختلفة للشمول المالي.

كما ورد في الجزء السابق من الدراسة أن الشمول المالي هو شكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي، لذا فإن قياس الشمول المالي يأخذ البعد من ثلاث زوايا، أي المشاركة المالية، والقدرة المالية، والرفاهية المالية. (Charlie) فالمشاركة المالية؛ هي استخدام المنتجات والخدمات المالية بينما يتم قياس عدم القدرة على المشاركة من حيث قدرة الأفراد على المشاركة في القطاع المالي السائد وتسمى القدرة المالية (Atkinson) .يؤدي استخدام الخدمات المالية بشكل فعال إلى تحسين جودة الحياة المالية التي يتم قياسها من حيث تحسين نمط الحياة والشعور بالثقة أثناء التعامل مع المتطلبات النقدية اليومية ويتم تصنيفها على أنها الرفاهية المالية(Porter & Garman) .

3.2. مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية .ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة :صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاثف الجهود الدولية لمحاربة مظاهر الفساد المالي وغسيل الأموال و تمويل الجريمة المنظمة، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على

أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (جمال الدين، حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، 2018)

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) (الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (إلى "تمتع الأفراد ، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض ، والشركات ،بما في ذلك أصغرها ،ب إمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات ، تحويلات ، ادخار ، ائتمان ، تأمين ، ... الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة ".) (جمال الدين، 2018)

- يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير ،خدمات الدفع و التحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات **التمويل والائتمان** لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف و مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية و المصرفية (العربية، 2015)
- يعتبر الشمول المالي على انه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده والاخص تلك المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التامين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ، بالإضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على ادارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم .(البنك المركزي الجزائري، 2018)

وعليه فأن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الأقسام الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (**Rangarajan**، 2008)

4.2. أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية التي يجب أني تناولها الشمول المالي:(جامع ، 2014)، كما تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لا سيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة

مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000امرأة بترك العمل بالزراعة وانشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛

يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير **20**ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛

تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار. ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60**%**، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة **15%**، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13**%** كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛

بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي **47%**عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20**%**.

5.2. أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول جميع الأسر والشركات إلى التمويل، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل للعملاء. في البدايات، توازيا مع أبسط مفاهيم الشمول المالي اعتمدت نسبة المستفيدين (من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض) من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغيرة كمقياس للشمول المالي. ومن الواضح أن هذا المؤشر محدود لأنه لا يأخذ في الحسبان من استبعدوا أنفسهم طوعا من الخدمات المالية رغم توفرها وإمكانية الحصول عليها(الشرفا ياشر و حنين محمد بدر، 2019)،تواصلت جهود المنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي:(جلال الدين ، 2018)

- التوازن: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- الفائدة والملاءمة: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- البراغماتية: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد؛

- المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛
- الطموح: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية.

في قمة لوس كابوس **(Los Cabos)**المنعقدة عام 2012، تبنت مجموعة العشرين (**G20**)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا ومحليا، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي:(العراقي و احمد النعمي، 2018)

- سهولة الحصول على الخدمات المالية،
- استخدام الخدمات المالية،
- جودة الخدمات المالية.

تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كميا. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائدا، في تقديرنا، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول.يصدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات مند سنة 2011 كأول نسخة(أحمد سعيد ، 2020)إذ اعتمد البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام 2014 من قاعدة بيانات**(Findex Global)** على عينة غطت (97 %) من المعنيين بالمسح (وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة فما فوق) في**(148**بلدا) باعتماد (141) لغة. ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات2014، ما مقداره (**96**) متغيرا رئيسيا، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية و الديمغرافية الأخرى ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي (432) متغيرا سنة2014، ليصبح سنة 2017 في حدود (775)متغيرا.(**Word bank findex**، 2020)

3.الشمول المالي في الصين ودولة قطر والجزائر: من بين الدول التي اتجهت واستعملت الشمول المالي في معاملاتها وكانت لها تجربة رائدة في هذا المجال نجد كل من دولتي الصين وقطر

1.3. الشمول المالي في الصين:

هناك أبحاث ناشئة في السنوات الأخيرة تتعلق بالشمول المالي في السوق الصينية. تركز بعض الدراسات على مدى وصول المنافذ المصرفية والخدمات المالية من خلال مراجعة التطور التاريخي للنظام المصرفي؛ ويدرس البعض استخدام الائتمان الرسمي في الصين للتأكيد على أهمية الشمول المالي؛ وآخرون يدرسون تأثير الشمول المالي على البنوك التجارية في الصين وفقا لذلك حيث يمكن استنتاج أن الشمول المالي أصبح مهمًا لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كما قد ركزت العديد من الدراسات على إنجازات الشمول المالي الصيني، إلا أن هناك قضايا ناشئة وهامة يتعين حلها، بسبب التطور السريع للتكنولوجيا المالية والصناعة المصرفية في الصين.

2.3. تطور الشمول المالي في الصين: شهد الشمول المالي في الصين مؤخرًا تقدمًا كبيرًا، مع تنوع مقدمي الخدمات، وتغطية خدمات واسعة النطاق، ومستوى عالٍ من انتشار الخدمات المالية. للسعي لتحقيق الرفاه المالي للأشخاص ذوي

الدخل المنخفض، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين، شكلت ممارسات الشمول المالي في الصين تدريجياً مسار تنمية فريد ومستدام. وذلك من خلال:(**Weidong** و **Xiaohui**، 2021)

- **السياسات واللوائح:** في عام 2013، أعلنت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني **(CPC)** صراحة عن مبادرة تطوير الشمول المالي .في 31 ديسمبر 2015، أصدر مجلس الدولة الصيني خطة لدفع تنمية الشمول المالي (2016-2020) (يشار إليها فيما يلي بالخطة)، والتي تحدد خطة لتحسين توافر الخدمات والمنتجات المالية ،ورضاها ،وجودتها، مع التركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وسكان الريف وسكان الحضر ذوي الدخل المنخفض والفقراء والمعاقين وكبار السن، كعملاء مستهدفين للشمول المالي.بموجب الخطة، تم اتخاذ مجموعة واسعة من تدابير السياسة، بما في ذلك السياسات النقدية والسياسات الضريبية وسياسات الإشراف، لتقليل التكلفة التشغيلية والتواصلية لخدمة العملاء وتشجيع ابتكار التكنولوجيا والمنتجات، لتعزيز الشمول المالي.
- **السياسات النقدية والائتمانية:** في الآونة الأخيرة، استخدم البنك الشعبي الصيني "**PBC**" مجموعة من السياسات، بما في ذلك نسب الاحتياطي المطلوبة المتمايزة، وإعادة تمويل القروض، والقروض المعاد خصمها، لتحفيز المؤسسات المالية على خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريف الثلاثة (القطاع الزراعي، والمزارعون، والمناطق الريفية) بشكل أفضل.منذ عام 2018، بدأ **PBC** في خفض نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية التي وصلت إلى نسب الإقراض المطلوبة لقطاعات السوق المحرومة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (حد الائتمان إلى أقل من 5 ملايين يوان)، والريف الثلاثة، والفقراء.حتى مايو 2020، كانت لجنة الميزانية قد أجرت تخفيضات مستهدفة خمس مرات وتخفيضات شاملة سبع مرات.اعتبارًا من 15 مايو 2020، بلغ متوسط نسبة احتياطي البنوك التجارية 9.4٪ بانخفاض 5.2٪من 2018. بلغت نسبة الاحتياطي في البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة 11٪ و9٪ و6٪ على التوالي.

يوفر التخفيض في نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية المزيد من الأموال لخدمة الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك مجالات الشمول المالي .كما استخدم بنك الميزانية العمومية تسهيلات الإقراض والخصم لتعزيز الشمول المالي .بحلول نهاية عام 2019، بلغ المبلغ المستحق للزراعة المستهدفة وإعادة تمويل المشاريع الصغيرة المستهدفة، والقرض المعاد خصمه 260.2 مليار يوان (37 مليار دولار أمريكي)، 283.2 مليار يوان (40 مليار دولار أمريكي) و471.4 مليار يوان (68 مليار دولار أمريكي)، تمثل 26٪ و28٪ و46٪ من الإجمالي إعادة التمويل والمبلغ المعاد خصمه على التوالي. لتحسين جودة خدمة الشمول المالي، روجت لجنة بناء السلام **(PBC)** لمجموعة من السياسات المبتكرة، بما في ذلك قروض الرهن العقاري التجريبية مع "حقين" (حقوق ملكية الإسكان للمزارعين وإدارتها حقوق ملكية الأراضي الريفية المتعاقد عليها) كضمان، وتشجيع المؤسسات المالية المؤهلة على إصدار سندات مالية حصريًا لقروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جمع الأموال عن طريق أدوات تمويل الديون، إلخ.

- **السياسات المالية والضريبية:** حفز دعم الحكومة المركزية والمحلية على حد سواء تنمية الشمول المالي الصيني. فيما يلي أمثلة مختارة للسياسات المالية والضريبية لتحفيز الشمول المالي

ا- **الأموال المخصصة:** في سبتمبر 2016، أصدرت وزارة المالية في جمهورية الصين الشعبية القواعد الإدارية للأموال المخصصة للتضمين المالي. يتم توفير هذه الأموال المخصصة من قبل الحكومة المركزية ويمكن استخدامها على النحو التالي:

(1) منح لزيادة تدريجية في القروض المتعلقة بالزراعة من قبل المؤسسات المالية على مستوى المقاطعة؛

(2) الإعانات الموجهة للمؤسسات المالية الريفية؛

(3) دعم الفوائد للقروض المضمونة لبدء الأعمال التجارية، علاوة على ذلك، أنشأت بعض الحكومات المحلية صناديق تعويض المخاطر لزيادة القروض أو القروض المتعلقة بالزراعة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر .

ب- صناديق ضمان التمويل المملوكة للحكومة: تدعم الصين الحكومات المحلية بنشاط لإنشاء شركات ضمان مملوكة للحكومة لتقاسم مخاطر الائتمان المتعلقة بقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الإقراض المرتبط بالزراعة. في مارس 2018، أنشأت الصين رسميًا صندوق ضمان وطني لمزيد من الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين من خلال الاستثمار في رأس المال وإعادة الضمان في برامج الضمان المحلية .اعتبارًا من 3 أبريل 2020، وفقًا لوزارة المالية، بلغ حجم الصندوق 49.6 مليار يوان (7.1 مليار دولار أمريكي).

ت-تخفيض الضرائب: تتضمن أمثلة السياسات الضريبية السابقة والحالية

(1) الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وتخفيض حساب الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 10٪ لدخل الفوائد للمؤسسات المالية على القروض الصغيرة للمزارعين؛

(2) الإعفاء من ضريبة الدمغة لعقود القروض بين المؤسسات المالية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر؛

(3) رفع مستوى الخصم قبل الضريبة لاحتياطيات خسائر القروض.

(4) تطبيق خصم ضريبي على دخل أقساط شركات التأمين من تربية الأحياء المائية وصناعة الاستزراع.

- **لوائح متباينة:** استفادت السلطات الصينية بنشاط من الأدوات الإشراقية لتعزيز الشمول المالي، مع التركيز بشكل أساسي على التنظيمات المتمايزة والسياسات التفضيلية لأولوية القطاعات والجهات الفاعلة في السوق الجديدة. أصدر كل من **PBC** و**CBIRC** تدابير مختلفة لتحسين الشمول المالي.
- **تقدم الشمول المالي في الصين الصناعة المصرفية:** هي القوة الرئيسية في النظام المالي الصيني، حيث يعتبر الإقراض المصرفي القناة المالية الأكثر شيوعًا للاقتصاد الحقيقي. وفقًا لـ**CBIRC** ، بحلول نهاية عام 2019، كان هناك 4607 مؤسسة مالية مصرفية في الصين، بإجمالي أصول بلغ 290 تريليون يوان صيني (41.5 تريليون دولار أمريكي). في ظل توجيهات سياسية هامة، قامت المؤسسات المالية المصرفية الصينية بشكل ملحوظ بتوسيع نطاق شبكات خدماتها المنتج والابتكار. إنهم ملتزمون بتعزيز تنمية الشمول المالي.
- **الامتداد المادي لمنافذ الخدمة:** يعد الوصول إلى الخدمات المالية هو الأساس الأساسي لتحقيق الرفاه المالي تاريخياً، تم تصنيف مقدمي الخدمات المالية التقليديين في الصين على أنهم محدودون جغرافياً وغير متساوٍ. في الآونة الأخيرة، حفز الدافع السياسي والمنافسة المتزايدة وفرص السوق المؤسسات المالية المتنوعة على توسيع نطاق فروعها، لا سيما في المناطق النائية والريفية. بناءً على فئات مقدمي الخدمات المالية، كان هناك ستة بنوك تجارية مملوكة للدولة، و12 بنكًا تجاريًا مشتركًا، و134 مصرفاً تجارياً في المدينة، و3915 مؤسسة مالية ريفية (بما في ذلك 1478 مصرفاً تجارياً ريفياً، و1630 مصرفا قرويا، و722 بنكاً ريفياً .تعاونيات ائتمانية، و44 جمعية تعاونية ائتمانية ريفية، و28 بنكًا ريفيًا تعاونيًا، و13 شركة ائتمانًا صغيرًا)، ومؤسسات مالية مصرفية أخرى في الصين بحلول نهاية عام 2019. زادت فروع المؤسسات المالية المصرفية بسرعة في السنوات الأخيرة، مع ما يقرب من 228000 اعتبارًا من عام 2019، والتي زادت

بنسبة 8.4٪ عن عام 2013 .شهد عدد مقدمي الخدمات المالية الريفية نمواً سريعاً، لا سيما النوع الجديد من المؤسسات المالية الريفية - القرى والبلدات البنوك وشركات الائتمان وشركات الإقراض الأصغر وتعاونيات الائتمان المتبادل الريفية .العدد الإجمالي لمنافذ أربعة من النوع الجديد المالية الريفية بلغ عدد المؤسسات 84000 اعتبارًا من عام 2018. وفي الوقت نفسه، زادت البنية التحتية المالية مثل ماكينات الصرف الآلي **(ATM)** ونقاط البيع **(POS)** بشكل ملحوظ على مر السنين، مع 1.1 مليون جهاز صراف آلي و31 مليون نقطة بيع اعتبارًا من عام 2019.

- **دور بنوك القرى والبلدات** :ساهمت بنوك القرى والبلدات **(VTBs)** في الصين، كمؤسسات مصرفية ريفية ناشئة، بشكل مبتكر في تعزيز تغطية وعمق الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية. مع وجود أكبر عدد من المؤسسات وأصغر متوسط حجم للعملاء، تم تصميم **VTBs** لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين. منذ بدء البرنامج التجريبي لـ **VTBs** في عام 2006، زاد عدد **VTBs** بسرعة ووصل إلى 1633 اعتبارًا من يونيو من عام 2019، مع 65.7 ٪ تقع في المناطق الوسطى والغربية، وتغطي بشكل مناسب 1300 مقاطعة من 31 مقاطعة (البلديات ومناطق الحكم الذاتي). تم إصدار أكثر من 90٪ من القروض من **VTBs** إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين في المقاطعات المحلية، وكان متوسط رصيد القرض لمقترض واحد 335000 يوان صيني (48000 دولار أمريكي) بحلول نهاية سبتمبر 2019 .اقترحت السلطات التنظيمية بشكل مبتكر "الخدمات المصرفية الراعية الرئيسية" لتعزيز التنمية المستدامة والقوية لـ **VTBs.** كانت البنوك التجارية التي استوفت متطلبات إشرافيه معينة المساهمين الرئيسيين والراعي الرئيسي لشركات**VTBs**، حيث قدمت الدعم والإشراف فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والتقنيات والمواهب.
- **ملكية الحسابات والبطاقات المصرفية:** كمؤشر مهم على الشمول المالي، فإن امتلاك حساب أو بطاقة بنكية يمكّن الأفراد من الوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية وتنمية الوعي المالي .**(Chen and Jin 2017)** تم وضع الأساس لفتح واستخدام الحسابات المصرفية وبطاقات الخصم والائتمان بسبب أنظمة الدفع والمقاصة الوطنية والتوسع المستمر لشبكات البنوك التجارية .وبحسب لجنة الميزانية، ارتفع عدد الحسابات والبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية من 2 مليار و2.8 مليار في عام 2009 إلى 8.4 مليار و11.3 مليار على التوالي بنهاية عام 2019. وبلغ عدد الحسابات والبطاقات للفرد 8.09 و6.03 بنهاية عام 2019. كان معدل النمو في المناطق الريفية أعلى منه في المناطق الحضرية، مما يعكس تغلغلًا قويًا للحسابات والبطاقات المصرفية في المناطق النائية والريفية.
- **استخدام الائتمان لقطاعات السوق المحرومة:** عادة ما يشتمل تقييم المخاطر التقليدية في الموافقة الائتمانية للمؤسسات المالية المصرفية على ضمانات مقبولة، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين بسبب النطاق الضيق لتغطية الضمانات. لتلبية المتطلبات التنظيمية واستجابةً للمنافسة الشديدة في السوق، سعت البنوك التجارية الصينية والمؤسسات المالية الأخرى إلى تطوير نماذج أعمال مبتكرة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين بشكل أفضل، بما في ذلك تحسين أدوات تقييم الائتمان، وتوسيع نطاق الضمانات، وخلق منتجات جديدة وأساليب سداد القروض، إلخ.. وقد ساهمت هذه الجهود بشكل ملحوظ في زيادة استخدام الائتمان لقطاعات السوق المحرومة .نمت أنواع التمويل الجديدة بسرعة، مثل القروض المضمونة القائمة على الملكية الفكرية، وتمويل سلاسل التوريد على أساس المستحقات والمخزون. بحلول نهاية يونيو

2020، بلغ رصيد القروض المتناهية الصغر والمتعلقة بالزراعة من البنوك 40.7 يوان صيني تريليون و37.8 تريليون يوان صيني (انظر الجدول 1). الشمول المالي**MSE**

الجدول (1) الملخص المالي لثلاث سنوات للبنك المجتمعيBOC Fullerton

	2017	2018	2019
No. of VTBs	95	125	125
No. of branches	118	142	166
Total assets (USD billion)	6.23	8.64	9.43
Total deposits (USD billion)	4.03	5.58	5.96
Total loans (USD billion	3.93	5.62	6.37
Net profit (USD billion)	0.65	0.97	1.20
Non-performing loan ratio	1.66%	2.42%	1.68%
Provision coverage ratio	245.61%	237.80%	254.01%

المصدر: التقارير السنوية لبنك المجتمع المحليBOC Fullerton

بلغت القروض، أي الإقراض المصرفي الذي يقل عن 10 ملايين لمقترض واحد، 13.73 تريليون يوان صيني، بزيادة سنوية قدرها 28.4٪، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط نمو القرض البالغ 14٪.

- **تكلفة الفائدة على التمويل الشامل:** بشكل عام يمثل ارتفاع معدل الفائدة على القروض عقبة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الفئات ذات الدخل المنخفض للحصول على التمويل بشكل فعال، مما يجعل من الصعب على الباحثين عن القروض المحتملين جمع الأموال من القنوات الرسمية. مدفوعة بإرشادات السياسة والتكنولوجيا الجديدة، عززت المؤسسات المالية المصرفية الصينية التكلفة وآلية تقاسم المخاطر .لقد نفذوا سياسات تفضيلية لتقليل تكاليف التمويل الشاملة الصغيرة والمشتتة ضمن نطاق معقول. وفقًا للبنك المركزي، بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض الممنوحة حديثًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 5.94٪ في النصف الأول من عام 2020. وانخفض بمقدار 0.76 نقطة مئوية عن متوسط مستوى عام 2019، في حين بلغ متوسط سعر الفائدة على قروض الشركات الممنوحة حديثًا 4.64٪.، بانخفاض قدره 0.48 نقطة مئوية.
- **إنشاء البنية التحتية للمعلومات المالية:** كانت مثل منصة التصنيف الائتماني ونظام الضمان، عنصرًا أساسيًا في تحسين الشمول المالي، من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات ومخاطر المعاملات. كان هناك تقدم كبير في تحسين البنية التحتية المالية في الصين في السنوات الأخيرة. أولاً، يهدف نظام إعداد التقارير الائتمانية الذي يديره **PBC** إلى تعزيز الائتمان المسؤول للأسر والشركات عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين. تم إطلاق المركز المرجعي للائتمان الخاص بـ **PBC** في عام 2006، وقد تم إنشاؤه الآن نظام تقارير الائتمان مع أوسع تغطية، أكبر مقياس بيانات في العالم. بحلول نهاية عام 2019، تم إدراج مليار فرد و28.3 مليون مؤسسة في نظام الإبلاغ الائتماني، بنسبة 53٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب ذلك، تسهل الترتيبات الجديدة في الإطار القانوني لمقدمي الخدمات المالية استخدام ضمانات مرنة أو ضمان.
- **تطوير الشمول المالي الرقمي في الصين:** برزت الصين مؤخرًا كواحدة من الشركات الرائدة في التمويل الرقمي العالمي والتكنولوجيا المالية **(FinTech).** مع تكامل التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية، أصبحت المؤسسات المالية

التقليدية ومقدمي الخدمات المالية عبر الإنترنت البارزين زادت من قدرتها على الاستفادة من الطلب المالي غير المستوفى والمهمل تقليديًا للمستهلكين مثل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر .يؤدي تطوير التمويل الرقمي إلى خفض عتبة الخدمات المالية وتعزيز الكفاءة التشغيلية بجديد النماذج وقنوات التسليم والمنتجات، مكن توضيح السمات الرئيسية لتطوير الشمول المالي الرقمي في الصين على النحو التالي:

ا- تزايد المدفوعات الرقمية

ب-ظهور بنوك الإنترنت.

- **تطوير التمويل الأصغر عبر الإنترنت:** عادة ما يمثل طلب التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والأفراد تواترًا مرتفعًا ومبلغًا منخفضًا وحاجة ملحة. تسهل الإنترنت والتكنولوجيا مزودي الخدمات المالية لإطلاق منتجات مالية أكثر ملاءمة واستهدافًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد .لقد كان التمويل الأصغر قوة كبيرة للإدماج المالي مؤخرًا. يمكن أن يعزى النمو السريع للتمويل الأصغر عبر الإنترنت إلى التطور السريع للإنترنت والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. بناءً على مزودي الخدمة المختلفين، يمكن تقسيم التمويل الأصغر عبر الإنترنت في الصين إلى ثلاث فئات: قائم على البنوك، وقائم على التجارة الإلكترونية، وقائم على سلسلة التوريد. أطلقت العديد من البنوك التجارية خدمات الإقراض عبر الإنترنت ذات الصلة، بموافقة ائتمانية فورية عبر الإنترنت، وبدون ضمان أو ضمان، وحد مبلغ منخفض. تقدم بعض شركات الإنترنت، مثل **Alibaba** و**JD**، قروضًا صغيرة لأصحاب المتاجر عبر الإنترنت والمتسوقين من منصات التجارة الإلكترونية الخاصة بهم من خلال شركات الإقراض الصغيرة أو بنوك الإنترنت الخاضعة لسيطرتهم.
- **المخاطر والتحديات المتبقية للشمول المالي في الصين:** على الرغم من التقدم المثير للإعجاب مؤخرًا في الشمول المالي في الصين، لا تزال المخاطر والتحديات قائمة .اقترن الترويج المتزايد للاشتمال المالي والاستخدام الملائم للائتمان والحسابات بدعم قوي وتوجيه من صانعي السياسات وجهود المؤسسات المالية الصينية .بالنسبة للكثيرين في الصين، لا يزال الشمول المالي يحتفظ بوجهة نظر بسيطة، مثل الإقراض الموجه، والإعانات الائتمانية، والأنشطة الخيرية، غير المواتية للشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة .من الضروري الدعوة إلى نماذج أعمال تجارية أكثر استدامة، ومنتجات وخدمات أكثر تنوعًا ومصممة بشكل مناسب تتعامل مع الأسواق المختلفة الشرائح، وبنى تحتية مالية أكثر شمولاً وقوة، بما في ذلك منافذ الخدمة، ومنصات التصنيف الائتماني، وأنظمة الضمان لتعزيز الرفاه المالي على المدى الطويل للسكان والمؤسسات

3.3. الشمول المالي في دولة قطر:

لتقييم الشمول المالي في دولة قطر اعتمدت على طريقة مركبة مستقاة من بحث **Ben Naceur Sami, Barajas Adolfo, and Massara Alexander,"**وهذه المؤشرات يمكن ان تندرج تحت عدد واحد أو أكثر من المؤشرات مما يلي: اجمالي عدد السكان، عدد البالغين، مجموع الموجودات من النظام المصرفي أو عدد البنوك. عدد الحسابات في البنوك لكل 1000بالغ، عدد الفروع للبنوك لكل **100000** بالغ، نسبة الشركات التي لديها ائتمان، نسبة الشركات الصغيرة التي لديها ائتمان"وبناءً على ما سبق تم قياس الشمول المالي في دولة قطر عن طريق:عدد السكان، عدد البالغين، مجموع الموجودات في النظام المصرفي، عدد البنوك عدد الفروع لكل مئة ألف بالغ مستوى الدخل القومي، ومستوى الدخل

الفردي بالنسبة إلى الدخل القومي، نسبة البطالة في قطر، تأثير تنظيم كأس العالم في قطر، القوانين والتشريعات المصرفية والبنكية في دولة قطر، التعاملات الحكومية الالكترونية، محو الأمية المالية، تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

1.3.3. تكوين الجهاز البنكي في دولة قطر

جدول رقم (1) يوضح تكوين الجهاز البنكي القطري مقارنة بعدد السكان

المؤشر	السنوات		
	2010	2014	2015
عدد السكان	1699435		2172000
عدد البالغين	1466851		
عدد البالغين بالمئات الآلاف	14.66851		
عدد البنوك العاملة في الدولة	18	18	18
نسبة عدد البنوك بالنسبة إلى كل 100000 ألف بالغ	1.227119		
عدد الفروع لكل البنوك العاملة في قطر		270	
عدد الفروع خارج دولة قطر		15	
عدد مكاتب التمثيل		14	
عدد أجهزة الصراف الآلي		1202	
مجموع موجودات كل البنوك العاملة في قطر بالمليون ريال		1011703	

الجدول (1) من عمل الباحث بالاستعانة بالإحصائيات من مصرف قطر المركزي، ووزارة الاحصاء وحسابات الباحث

وكما نلاحظ من الجدول فأن عدد البنوك لكل مائة ألف بالغ هو **1.2** بنك وهي نسبة ممتازة إذا تمت مقارنتها بالدول العربية الاخرى، وكما أن عدد الفروع واجهزة الصراف الالي متواجدة بشكل مناسب ومتوفرة للجميع، وبالإضافة إلى الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك وبالتالي نستنتج أن البنية التحتية للبنوك في قطر قوية وتصل إلى الجميع.

2.3.3. الناتج المحلي: تتمتع دولة قطر بالإنتاج الوفير من النفط والغاز معا وخاصة أن قطر تلبي ثلث حاجة السوق العالمية من الغاز الطبيعي المسال والجدول التالي يوضح النمو في الناتج المحلي من الفترة 2005 - 2015.: كما يوضح الشكل والجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح وضع الناتج المحلي لدولة قطر في الفترة ما بين 2005- 2015،

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%7.5	%26.2	%18	%17.70	%12	%16.7	%13	%6.1	%6.5	%6.5	%7.7

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على موقع gfmag.com global finance

شكل رقم(1) يبين النمو الحقيقي للناتج المحلي في دولة قطر خلال الفترة بين 2005-2015

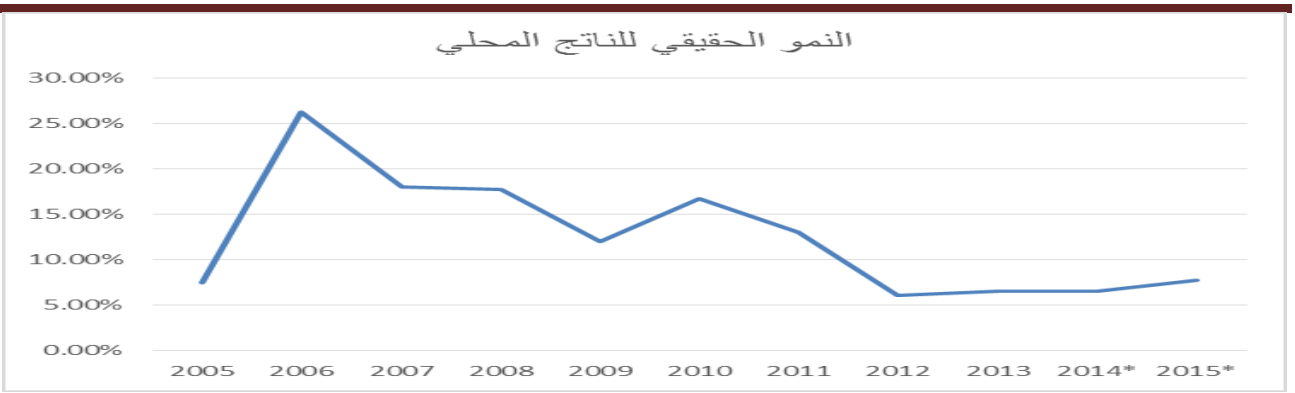

المصدر: **www.gfmag.com, global finance**ولكن برسوم وجداول من الباحث.

فالناتج المحلي في قطر كبير ويغطي احتياجات سكانها كما سنرى في النقطة التالية من نمو الناتج المحلي الحقيقي للأفراد بالنسبة إلى الناتج القومي.

3.3.3. الناتج المحلي للأفراد بالنسبة إلى الدخل القومي:

العائدات الضخمة من النفط والغاز انعكست إيجابا على مجمل الاقتصاد القطري الذي أخذ يتوسع في النمو وأدى ذلك إلى زيادة رؤوس الأموال في الشركات والمصارف ودخل الفرد، والجدول التالي يوضح إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (معدل سنوي) لقطر في الفترة ما بين **2011-2014**

جدول رقم (3) يوضح نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للافراد (معدل سنوي) في قطر،

GNI	2011	2012	2013	2014
بالدولار الامريكي	71550	80760	89950	94410

المصدر: www.gfmag.com ,global finance

وقطر هي الأعلى في المنطقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد(معدل سنوي.)

4.3.3. نسبة البطالة في قطر: نسبة البطالة في قطر لا تكاد تذكر حيث انها هي **0.5%** لعام 2013 ونسبة البطالة بين الشباب (من عمر15-25)هي **1.5 %لعام2013** .

الشكل رقم (2) يوضح معدل البطالة في دولة قطر

UNEMPLOYMENT RATE-QATAR

المصدر: https://www.quandl.com/collections/qatar/qatar-unemployment

ومن الملاحظ أن نسبة البطالة في قطر قليلة ولا تكاد تذكر مقارنة بالدول العربية الاخرى.

5.3.3. تأثير تنظيم كأس العالم: إن نجاح دولة قطر في تنظيم كأس العالم لسوف تؤدي إلى آثار اقتصادية مهمة حيث ستنفق الدولة المليارات على مشاريع البنية التحتية وستدخل هذه المشاريع حيوية على الاقتصاد القطري الذي أصبح قبلة الشركات العالمية حيث أن الاقتصاد القطري يسجل أعلى نسبة نمو في العالم حيث تبلغ **16%**خلال عام **2010** وهي النسبة المرتفعة على مستوى العالم للعام الثاني على التوالي" .

6.3.3. محاولة شمول الكل: ولذلك أصدرت دولة قطر قانون يراعي العمال وهم الطبقة الضعيفة في المجتمع فلقد تم "تعديل المادة رقم(**66**) من قانون العمل رقم **14** لسنة**2004** الخاصة بأجور العمال، والتي تلزم تحويل الرواتب إلى حسابات العمال للبنوك لجميع الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة " مما سينعكس ايجابيا على الشمول المالي ويؤدي إلى مزيد من الاستقرار بإذن الله.

7.3.3. التعاملات الحكومية الكترونية :استطاعت دولة قطر ادخال التكنولوجيا مبكرا منذ بدايات ال **2000** حيث انشات "حكومي "وهي صفحة الكترونية تستطيع الاطلاع وانجاز كافة المعاملات المهمة، وكما إنشات " مطارش2 " حيث يستطيع الشخص الحصول على أغلب المعاملات التي يريد أن ينجزها ولكنب صورة الكترونية وللدفع عن طريق هذه الصفحات الالكترونية لا بد من وجود حساب بنكي.

8.3.3. محو الأمية المالية: انشات دولة قطر بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك بالإضافة إلى الدورات المتاحة للموظفين من خلال مؤسسات عملهم، ويعمل بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك على عقد دورات وبرامج لمحو الأمية المالية، من خلال برامج الضمين أو مركز بداية.

9.3.3. تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال :حرصت دولة قطر على تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من خلال بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك حيث فيها البرامج الكفيلة من التدريب والارشاد والمساعدة المالية للبدء في انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بالنسبة إلى القطريين، كما تشجع الدولة مشاريع الأسر المنتجة وتعمل المعارض التي تعمل على زيادة مبيعاتها.

4.3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18 %فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014 وهي آخر بيانات متوفرة حتى 2018 مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة و 24%في دول إفريقيا .جنوب الصحراء وتنخفض هذه النسبة إلى 13%عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية (باستثناء دول الخليج الست) تسجل أعلى نسبة من البالغين المحرومون من الخدمات المالية، حيث أن 80%من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21 %و .26% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي34% .

وبخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن الصين و قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة50.5 % وفوق سن 25 سنة 57.5 % ، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير

رسمية خاصة 1.5 %ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13.2 %، وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين(كباقي الدول العربية)ما زالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء كما تشير البيانات أن نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية (1.5 %)وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على اقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى). (بزارية و خلفاوي، 2018)

4.الخاتمة:

إن التقييم النقدي لمفهوم الشمول المالي يتصور أهمية وجود نظام مالي شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.تدور معظم جوانب تعريف الاستبعادات المالية حول عدم إمكانية الوصول سواء بشكل طوعي أو غير إرادي من قبل أقسام معينة من المستهلكين إلى منتجات مالية مناسبة منخفضة التكلفة وآمنة وعادلة قد تكون بمثابة محفز لنموهم الاقتصادي من خلال توفير الاستقرار المالي لقسم السكان المستبعدين من النظام المالي الرسمي.يمكن أن يحدث الاستبعاد لأسباب عديدة مثل المنتج غير المناسب وغير الميسور التكلفة ، وجهل العميل ، ونقص المعرفة المالية ، وارتفاع تكلفة المعاملات ، وقلة التواصل مع البنوك وما إلى ذلك لتحقيق الشمول المالي ، يجب إزالة هذه العقبات من خلال سياسة فعالة مبادرة بعد قياس شامل للاشتمال المالي من جانب العرض والطلب.

1.4. النتائج:

- لقد حققت كل من دولتي الصين وقطر شمولا ماليا بشكل ممتاز، ومؤشرات هذا الشمول المالي هو اعداد البنوك بالنسبة لكل مائة ألف بالغا، وعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي وزيادة الموجودات الموجودة في البنوك، وأن الناتج المحلي ممتاز وان دخل الفرد بالنسبة إلى الناتج المحلي يعتبر من أعلى الدخول كما يدل على ذلك انخفاض نسبة البطالة وعدم زيادتها،

- إن كلتا الدولتان تحاول أن تصل إلى كل مواطنيها ولذلك اجبرت الشركات على عمل حسابات بنكية لطبقة العمال وكل الراغبين بالتعامل بالتعاملات الحكومية الالكترونية يفضل أن يكون لديهم حساب بنكي حتى يستطيعوا دفع الفواتير أو الغرامات....الخ،

- عملية محو الأمية المالية هي من مهام الحكومات وهذا ما تكفلت به كل من الصين و قطر، حيث قامت مختلف البنوك القطرية للتنمية و مختلف المؤسسات المالية وشجعت على انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

- أن هذه الدول وفرت بيئة قانونية ملائمة لنمو البنوك بشكل سلس ومناسب لكل من المجتمعات الصينية والقطرية، كما يمكن تعميم التجربة الصينية والقطرية باعتبارها تجارب ناجحة.

- على الجزائري أن توفير بشرط الظروف المالية المناسبة و البيئة التي توفرت شروط تحقيق شمول مالي ناجح في الجزائر يكون مستداما لأنه يستند إلى مساندة ورغبة الحكومة بالإضافة إلى الحزمة من القوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك للخدمات المصرفية في الصين وقطر.

2.4. التوصيات: في الاخير خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات البنكية؛

-العمل على توسيع الشبكة البنكية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات بملكية أخرى في مناطق مستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع؛

-تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض؛

-ضرورة الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد على

- ضرورة استخدام القنوات البنكية للحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز البنكي؛

- خلق انظمة التمويل من طرف البنوك لتسهيل وتبسيط إجراءات منح القروض وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛

-فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية لأن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي ،باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية وهذا راجع لوازع ديني؛

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق القروية وإنشاء مكاتب فرعية ونشر الثقافة المصرفية الإلكترونية؛

- العمل على تبسيط طرق الدفع بالنسبة لمختلف شرائح المجتمع، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، اي تقديم الخدمات المالية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية وفي وقت قياسي؛

-إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة ومتابعة البنوك المركزية،

-العمل على توسيع شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية ،أي تقريب الادارة بالمواطن ، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي نقاط البيع، الموزعات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها؛

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية .بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

5. قائمة المراجع:

1.5. اللغة العربية:

1.جمال الدين, ب .(2018) .حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي.

2. أحمد سعيد , ا .(2020) .الشمول المالي وتحقيق السعادة الاقتصادية .القاهرة: دار الخان للنشر والتوزيع.البنك المركزي الجزائري . .(2018)الشمول المالي .الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

3.الشرفا ياشر, ع & ,.حنين محمد بدر, ع .(2019) .دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء .مجلة الاقتصاد والأعمال.10 ,

4.العراقي, ب. أ & ,.احمد النعمي, ز .(2018) .الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي .اربيل . العراق: المؤتمر العالمي الثاني، جامعة العلوم الادارية والمالية.

5.العربية, ف. ا .(2015) .العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي .صندوق النقد الدولي.

6.جامع , ي .(2014) .المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية .مجلة البلقاء للبحوث والدراسات.02 ,

7.جلال الدين , ب .(2018) .احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية .صندوق النقد العربي.

8.جمال الدين, ب .(2018) .حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي

9- بزارية, م & .,خلفاوي, م .(6-5 12 ,2018) .الشمول المالي لدعم وتعظيم التحولات المالية للمهاجرين الجزائريين، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة .6 .جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة, الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

2.5. اللغة الاجنبية:

1Groups of the G20 Financial Inclusion expert group.

2.Atkinson, A. (2011). Measuring financial capability using a short survey instrument: Instruction manual. Personal Finance Research Centre, 1-18.

3.Bai, D., Jiang, R., Wang, T., Chien, J., & Randall, D. (2018). Toward universal financial inclusion in China: Models, challenges and. Washington : global lessons. Washington DC: World Bank Publications.

4.Charlie , G. (2009). Measuring Financial Inclusion: Thinking Three Dimensionally. Toynbee Hall.

5.Chattopadhay, S. (2012). Financial inclusion – issues in measurement and analysis. Keynote address at the Bank for International Settlements -Central Bank of Malaysia Workshop on "Financial inclusion indicators".

6.Fitzgerald. (2006). Financial Development and Economic Growth. World Economic and Social Survey.

7.Genesis Analytics. (06/10/2004). Measuring Access to Financial Services in Swaziland.

8.Greenwood, J., & Jovanovic, B. (1990). Financial Development, Growth, and the Distribution of Income. The Journal of Political Economy, 1076-1107.

9.Haber, S. (2004). Mexico"s Experiments with Bank Privatization and Liberalization 1991-2004. Journal of Banking and Finance.

10.Honohan, P., & Michael, K. (2009). Cause and effect of financial access: cross-country evidence from the Finscope surveys. 2-28.

11.Kumar , A. (2004). Access to Financial Services in Brazil. World Bank: Washington D.C: Directions in Development.

12.Laeven, L., Levine, R., & Michalopoulos, S. (2015). Financial innovation and endogenous growth. Journal of Financial Intermediation,, 1-24.

13.Leeladhar, V. (2005). Taking banking services to the common man-financial inclusion. Fedbank Hormis Memorial Foundation Commemorative Lecture.

14.Porter, N., & Garman, E. (1993). Testing a Conceptual Model of Financial Well-Being. Financial Counseling and Planning, 4- 135-165.

15.Raghuram, R. (2009). The committee on financial sector reforms. The committee on financial sector reforms.

16.Rangarajan, C. D. (2008). Report of the Committee on Financial Inclusion.

17.Stone, R. (2005). Financial Access Indicators Stocktake. A paper for Department for International Development.

18.Weidong , C., & Xiaohui, Y. (2021). Financial inclusion in China: an overview. Research Institute, Bank of China,.

19.Word bank findex. (2020). globalfindex. Récupéré sur globalfindex: fr https://globalfindex.worldbank.org/.

استمارة المشاركة للباحث الأول

الاسم واللقب: خيرالدين مخلوف باللغة الأجنبية MAKHLOUF KHAYREDDINE

مؤسسة الانتماء: مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة (1) الحاج لخضر (الجزائر).

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

الهاتف المحمول: 00 213 661 343 440

البريد الالكتروني: khayreddine.makhlouf@univ-batna.dz

استمارة المشاركة للباحث الثاني

الاسم واللقب: رابح بحشاشي باللغة الأجنبية: RABAH BEHCHACHI

مؤسسة الانتماء: مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق المعزولة جامعة باتنة (1) الحاج لخضر (الجزائر).

الرتبة العلمية: دكتوراه علوم

الهاتف المحمول: 00 213 551 667 724

البريد الالكتروني: rabah.behchachi@univ-batna.dz